

اثر أدوات التحليل المالي على منح الائتمان المصرفي

بحث تكميلي مقدم لجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة
والتمويل.

اعداد الباحثون

محمد السياني

فاروق الهاملي

علي العميسي

رائد الجعدلي

افراح الرعوي

إشراف الدكتور

محسن علي مثنى

يونيو 2021م

الآية القرآنية

وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ
أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ

صدق الله العظيم

شكر وامتنان

أول شكر لله عز وجل، ثم والداي على كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه اللحظات، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها، وأشكر على وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور (محسن علي مثنى) والدكتور (خالد العليمي) على مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع، كما أن شكري موجه لإدارة كلية العلوم المالية والإدارية بجامعة المستقبل.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل الى من تعاون معي في انجاز هذا البحث من موظفي بنك اليمن والكويت، وختاماً أسأل الله العفو والمغفرة لي ولوالدي رحمهم الله ولمن ذكرتهم والتمس العذر ممن فاتني ذكرهم في هذه الاسطر القليلة.

الباحثون

إهداء

اهدي بحثي هذا:

الى خالدة الذكر، التي وافتها المنية منذ عام، وكانت خير مثال للأم الحنونة
والتي لم تتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

(امي الغالية) رحمها الله

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليّ طيلة حياته

(ابي الغالي). رحمة الله

الى من أفضلها على نفسي، ولم لا؛ فلقد ضحّت من أجلي

ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام

(اختي الغالية).

الى اخواني من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة.

الى ابن اخي الصغير المدلل فاكهة اسرتنا ومذاق السكر بداخلها اهديك بحثي هذا
على امل ان تقتدي بي يوماً ما وتكمل على نفس الطريق.

افراح الرعوي

إهداء

بك أنت وحدك يا صاحب السيرة العطرة وصاحب الفكر المستنير، فأنت وحدك من كان له الفضل الأول على لأبلغ التعليم العالي، لك أنت والدي الحبيب الذي أتمنى من الله أن يطيل عمره.

إليك أنت يا من وضعتني على طريق الحياة، فأنت من جعلتني ربط الجأش، ويا من راعيتني حتى صرت رجل كبير، لك أنتي يا أمي الغالية طيب الله ثراك.
فأني أهدي لكم جميعاً بحثي هذا.

اهدي تخرجي الى كل من علمني حرفاً والي روح ابي الطاهرة الزكية رحمه الله عليه والي القلب الحنون امي الغالية.

في بداية قولي فالشكر لله تعالى اهدي تخرجي وثمره تعبي على من تبتسم بوجهي دائماً أمي الغالية أسأل الله أن يحفظها لي من كل شر فقد كانت سنداً وعوناً لي طوال حياتها.

الباحث _____ ون

فهرس المحتويات (1)

رقم الصفحة	الموضوع	ت
2	الآية	اولاً
3	شكر وامتنان	ثانياً
8-4	اهداء	ثالثاً
10-9	فهرس المحتويات	رابعاً
	فهرس الاشكال	خامساً
	فهرس الجداول	سادساً
20-9	الإطار المنهجي والدراسات السابقة	اولاً
	الإطار المنهجي	المبحث الاول
11-10	المقدمة	-
12	مشكلة البحث	اولاً
12	اهداف البحث	
12	اهمية البحث	
14-13	فرضيات البحث	
14	مبررات اختيار الموضوع	
14	حدود البحث	
15	منهج البحث	
15	نموذج البحث	
16		
20-17	الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية	المبحث الثاني
67-21	التحليل المالي مفاهيم اساسية	الفصل الأول
23-22	مفهوم التحليل المالي	المبحث الأول
27-24	اهمية التحليل المالي	المبحث الثاني
34-27	وظائف التحليل المالي	المبحث الثالث
47-35	القوائم المالية	المبحث الرابع
67-48	انواع التحليل المالي	المبحث الخامس
97-68	الائتمان المصرفي مفهومه وأنواعه	الفصل الثاني
71-69	مفهوم الائتمان المصرفي	المبحث الاول
75-72	اهمية الائتمان المصرفي	المبحث الثاني
77-76	تطور الائتمان المصرفي	المبحث الثالث
79-78	انواع الائتمان المصرفي	المبحث الرابع
86-78	مخاطر الائتمان المصرفي	المبحث الخامس

فهرس المحتويات (2)

رقم الصفحة	الموضوع	ت
120-102	الجانب العملي و التحليلي	الفصل الثالث
121	النتائج	ثانياً
122	التوصيات	ثالثاً
125-123	المراجع	رابعاً

فهرس الاشكال(1)

رقم الصفحة	الموضوع	ت
16	يعبر عن نموذج الحث	شكل رقم 1
34	المستفيدون من التحليل المالي	شكل رقم 2
36	الأسئلة الأربعة الأساسية التي يحتمل ان يوسئها متخذو القرارات الائتمانية	شكل رقم 3
38	يوضح قائمة المركز المالي	شكل رقم 4
41	يوضح قائمة الدخل	شكل رقم 5
43	يوضح قائمة الأرباح المحتجزة	شكل رقم 6
46	يوضح قائمة التدفقات النقدية	شكل رقم 7
76	يعبر عن العلاقة بين المصرف التجاري وقطاعات الفائض والعجز	شكل رقم 8

أولاً:

الإطار العام للدراسة

الإطار المنهجي

المبحث الأول

الدراسات السابقة وعلاقتها
بالدراسة الحالية

المبحث الثاني

المبحث الأول: الإطار المنهجي

• المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالتحليل المالي خلال العقود الماضية وخاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال، وظهور المنظمات المتعددة الجهات من المنظمات المساهمة.

وقد أصبح التحليل المالي أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم أداء الشركات والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي وهو الأمر الذي يتطلب محللين ماليين أكفاء مسلحين بالمعرفة العلمية والأساليب الحديثة لهذا المجال.

فالتحليل المالي هو الاداة التي يستطيع المديرون من خلالها اتخاذ القرارات المالية المختلفة وتسليط الضوء على نتائج السياسة المالية التي تتبعها المنظمات وبذلك تتمكن من طرح التساؤلات الصابة ويستكشف مؤشرات الهشاشة المحتملة التي على ضوئها يتمكنون من اتخاذ القرارات المناسبة، ولا يقتصر الاهتمام بالتحليل المالي على المنظمات فقط بل يتعدى ذلك إلى المقترضين من المصارف والمالكين والعاملين والمنافسين ... وغيرهم (سماح م، 2011م).

ولذلك فإن تطور دور المصارف والمؤسسات المالية في اقتصاد الوطن وتوفير الائتمان الازم لاحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة يعد دعامة أساسية للدفع باقتصاد الوطن نحو النمو والاستقرار.

ويعد الائتمان المصرفي من أهم الوظائف في المصارف وأكثر أدواتها حساسية حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى المصارف فقط وإنما يرتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا توجب على القائمين وصناع القرار حسن الاستخدام والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية. (سماح م، 2011م)

وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى معرفة دور التحليل المالي وما تتضمنه من مجالات ومعايير وأساليب وأدوات لمعرفة الوضع المالي للعميل واستقراء المؤشرات المالية ذات الدلالة وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية حيث يجب أن يكون قرار منح الائتمان المصرفي على أسس علمية مدروسة وهذا يؤدي إلى تحقق عوائد مرتفعة عند أقل مستوى ممكن من المخاطر المصاحبة لقرار منح الائتمان.

حيث يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية استخداماً في البنوك التجارية فهو يقوم بمعالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بالإضافة إلى استخدام البيانات والمعلومات في دراسة النسب والمؤشرات والتي بدورها تهدف إلى الحصول على المعلومات التي تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات المناسبة (الفوضيل، الحاجي، 2017م).

وقد تناولت الدراسات السابقة أهمية التحليل المالي ولكن هناك جوانب قصور في دراسة التحليل المالي وتأثيره على الائتمان المصرفي.

منهجية الدراسة

■ مشكلة البحث:

هناك جوانب قصور في استخدام ادوات التحليل المالي عند منح القروض في البنوك التجارية اليمينية، وهذا يؤثر على مستوى الاقتصاد ككل والتحليل المالي يساعد في عملية اتخاذ القرارات عند منح الائتمان المصرفي، ومن هذه المشكلة يمكن صياغة الاسئلة التالية:

■ السؤال الرئيسي:

(ما العلاقة بين التحليل المالي والائتمان المصرفي)؟

ونشتق من السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

1. هل يعتبر التحليل المالي اداة كافية للموافقة على طلبات منح الائتمان المصرفي)؟
2. ما العلاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والائتمان المصرفي؟

■ أهداف البحث:

- يسعى هذا البحث الى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:
التعرف على العلاقة بين التحليل المالي والائتمان المصرفي.
- ويشتق من الهدف الرئيسي الهدفين الفرعيين التاليين:
 1. التعرف على العلاقة بين التحليل المالي كأداة كافية للموافقة على منح الائتمان المصرفي.
 2. التعرف على العلاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والائتمان المصرفي.

■ اهمية البحث:

- الاهمية العلمية:
 1. تعتبر من الدراسات القليلة في معرفة دور التحليل المالي في التأثير على قرار منح طلبات الائتمان المصرفي من عدمه.
 2. تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال محاولة الباحثون اثبات ان التحليل المالي من الطرق الاكثر اماناً لمنح الائتمان المصرفي.
 3. معرفة تأثير التحليل المالي في التقليل من مخاطر طلبات الائتمان في البنوك التجارية اليمينية.
 4. تناولت هذه الدراسة على العوامل المؤثرة في اكمال طلبات منح الائتمان المصرفي.

■ الاهمية العملية:

تنشأ أهمية هذه الدراسة من خلال النتائج التي سوف يتم التوصل إليها لمعرفة اثر العلاقة بين مدى استخدام التحليل المالي بصورة أساسية في قرارات منح الائتمان المصرفي , إذا أصبح استخدام التحليل المالي والنسب المالية من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات منح التمويل في البنوك , ولان الأنشطة التمويلية في البنوك التجارية هي الأكثر نشاطا في أعمالها لاحظ الباحثون أهمية المعلومات التي يقدمها المحلل المالي عن طالب التمويل كونه يستخدم النسب المالية عند تحليل القوائم المالية الصادرة عن طالب التمويل , وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في النقاط التالية :

1. المساعدة في توفير المعلومات المناسبة لمستخدمي المعلومات المالية وذلك باستخدام النسب المالية.
2. الفائدة التي يمكن أن تجنيها البنوك التجارية العاملة في اليمن نتيجة لاستفادتها من نسب التحليل المالي.
3. القاء الضوء على اهم النسب المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية اليمنية.

■ فرضيات البحث

- رئيسية
- ✓ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل لمالي والائتمان المصرفي ، وتنشأ عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
- فرعية
- ✓ يعتبر التحليل المالي أداة كافية للموافقة على الائتمان المصرفي.
- ✓ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان المصرفي والائتمان المصرفي.

■ مبررات اختيار الموضوع

- مبررات ذاتية:

وذلك يرجع لرغبة الباحثون في الاختصاص في مجال دراسة التحليل المالي

■ مبررات موضوعية:

ويرجع ذلك الى أهمية معرفة متخذ قرارات منح طلبات الائتمان بمدى قدرة العميل طالب قرض الائتمان على الالتزام بتسديده، وايضاً كعنصر يهم إدارات البنوك اليمنية في الحفاظ على اموال البنك من الضياع.

■ حدود البحث:

■ حدود مكانية:

✓ الجمهورية اليمنية

✓ العاصمة صنعاء

✓ البنوك التجارية اليمنية (البنك الأهلي اليمني) و (بنك اليمن والكويت).

■ حدود زمانية

حيث تمت هذه الدراسة في الفترة (2019م-2018م)

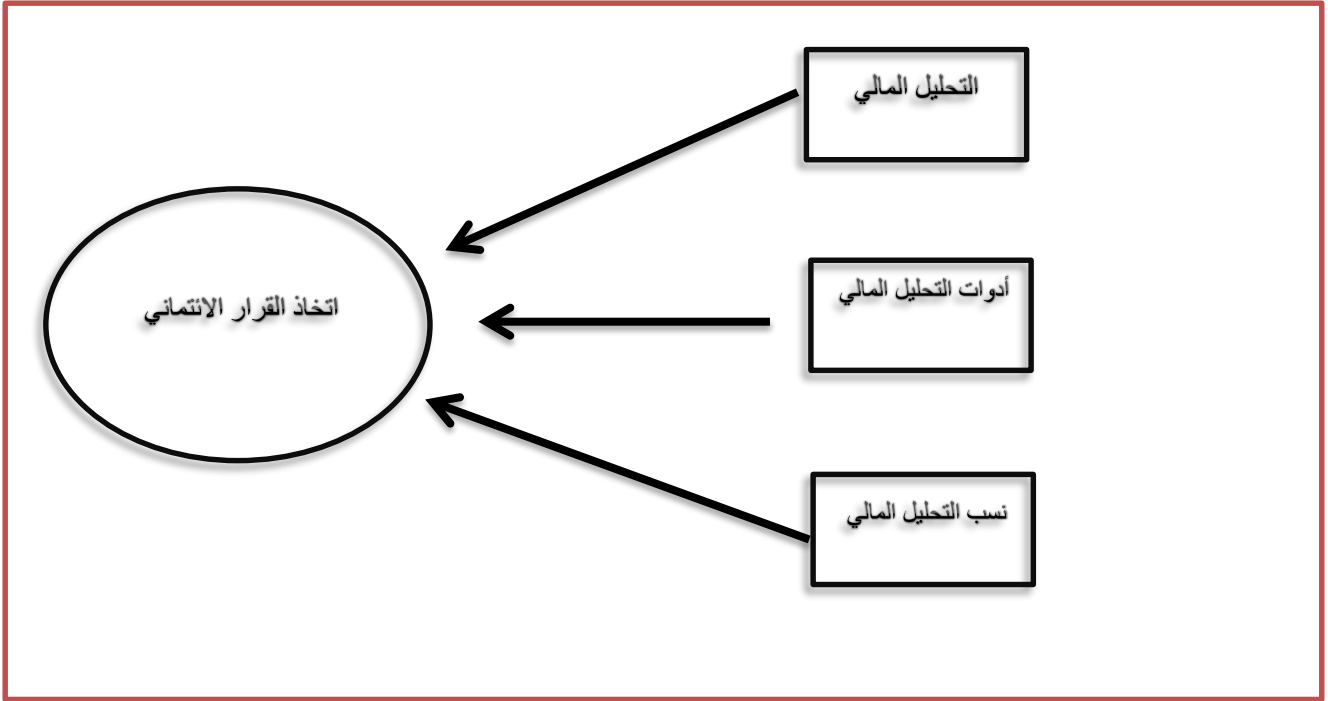
■ حدود بشرية

حيث استهدف هذا البحث قسم التسهيلات والقروض في البنوك التجارية اليمنية.

■ المنهجية:

استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي في شرح الجانب النظري والمفاهيم ذات الدلالة بموضوع الدراسة والمنهج المقارن في جانب التطبيق العملي حيث قام الباحثون بتحليل قوائم مالية لعدة شركات والمقارنة بينهم من حيث امكانية الموافقة على عملية منح طلب الائتمان من عدمه.

■ نموذج البحث



(الباحثون)

شكل رقم (1) نموذج البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

■ الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة في مصادر إلهام لا تخلى عنها، فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة لذلك لا بد من معرفة الدراسات التي أنجزت من قبل حول " التحليل المالي والقرار الائتماني " التي تدفع إلى طرح تساؤلات جديدة وتساعد على رسم الطريق التي سيتبعها هذا البحث، وقد قامت الباحثة بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي حصلت عليها والتي تتصل بشكل او باخر بموضوع دراستها وسوف يتم استعراضها اعتمادا على تسلسلهم الزمني.

دراسة محمد المعشى (2017م) بعنوان "أثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن":

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر استخدام التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن , وتحديد معوقات استخدام النسب المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك اليمنية.

دراسة سماح موسى (2009م) بعنوان " دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

حيث هدفت هذه الدراسة شرح مفهوم التحليل المالي وأهميته واغراضه والجهات المستفيدة منه ومعرفة أساليبه المختلفة وبيان مفهوم الائتمان المصرفي وموقعه والتسهيلات الائتمانية والسياسة المصرفية , واهمية إدراك عينة الدراسة أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.

دراسة باسردة (2009 م) بعنوان " استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف " :

حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى اختلاف النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية ومدى أهمية استخدام تلك النسب في كلا التوعين من المصارف ، وصولاً إلى إيجاد نموذج من النسب المالية المشتركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية تعد من أهم أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية في المصارف اليمنية ويمثل التحليل المالي أهمية قصوى لعدد من الجهات الداخلية

والخارجية أهمها إدارة المصرف والملاك والبنك المركزي اليمني ، وأن الأساليب التحليل المالي المختلفة ولاسيما أسلوب التحليل بالنسب المالية دورا جوهريا في تقييم إدارة أموال المصارف اليمنية .

دراسة البحيصي والكحلوت (2007م) بعنوان " العوامل المؤثرة في مدى اعتماد متولى الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني " :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان والعوامل المؤثرة على ذلك وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وكذلك وجود علاقة معنوية إحصائية بين الوثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

دراسة (الكحلوت ,2004) بعنوان " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتعثر بالتعثر " :

. تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية , ومن اجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على 65 موظف يعملون في البنوك المحددة مسبقا , وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات , وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر او الفشل المالي عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين .

دراسة الطراونة (2004م) " أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية " : حاول الباحث التعرف على أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية الأردنية :

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تأهيل وتنظيم موظفي التسهيلات الائتمانية في ربحية المصارف وبيان دور محتوى السياسة الائتمانية من حيث أحجام القروض وأنواعها، تسعير القروض ومعايير وشروط منحها في التأثير على ربحية المصارف التجارية وأن لوضوح السياسات الائتمانية تأثير إيجابيا في ربحية المصارف.

دراسة الدخيد ، ايمان ، انجرو (2001م) بعنوان " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطلب الإقراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان، وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة ، وقد أجريت الدراسة على المصرف الصناعي السوري . وقد توصلت الدراسة إلى عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وعند مستوى المخاطر المصاحبة له لا يقوم المصرف بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

■ التعقيب على الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة , وتتميز هذه الدراسة بقيام الباحثون بتحليل قوائم مالية لعينة من الشركات اليمنية وقيام الباحثون بمقارنة قوائم مالية لعينة من البنوك اليمنية (بنك اليمن والكويت) (والبنك التجاري اليمني) باستخدام نسب التحليل المالي وركزت هذه الدراسة على بيان أهمية استخدام المصارف التجارية اليمنية التحليل المالي كأداة رئيسية في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي .

الفصل الأول

التحليل المالي المفاهيم الأساسية

مفهوم التحليل المالي

المبحث الأول

اهمية التحليل المالي

المبحث الثاني

وظائف التحليل المالي

المبحث الثالث

القوائم المالية

المبحث الرابع

انواع التحليل المالي

المبحث الخامس

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من الوسائل والادوات المهمة التي يتم بموجبها عرض نتائج الاعمال، فهو يبين الطريق أمام المحللين الماليين بإظهار أسباب النجاح والفشل ويبين مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمنظمة وبذلك فهو يساعد المصارف في اتخاذ القرارات المناسبة باعتبارها من أكثر المهتمين بالمعلومات المالية عن المنظمات.

نتيجة لاختلاف آراء المفكرين والباحثين وتعدد الأغراض التي استخدم فيها مصطلح التحليل المالي تعددت تعريفاته حيث عرف مطر التحليل المال على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ويساهم في تحديد أهميته وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداة المنظمة بقصد اتخاذ القرارات" (مطر، 2003:3).

في حين يتفق كل من الزبيدي و المؤمني و حنفي و قحف و كامل في تعريف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية للميزانية العمومية وقائمة الدخل إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات (الزبيدي، 2008:118).

أما السنفي فيعرف التحليل المالي بأنه: أسلوب منظم لمعالجة البيانات والمعلومات بهدف التعرف على الموقف المالي للمنظمة ونقاط الضعف والقوة وبما يساعد على التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من خلال إيجاد علاقات مختلفة بين تلك البيانات والتعرف على التغيرات المختلفة التي طرأت عليها (السنفي، 2005:57).

في حين ذهب كل من كراجه وشاكر في تعريف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ولأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل (كراجة وآخرون، 2000:141).

ومما تقدم عرضه يرى الباحثون أن للتحليل المالي ما هو إلى عبارة عن علم يهتم بمعالجة البيانات المالية المنشورة وغير منشورة وذلك باستخدام الأساليب المناسبة وفقا للغرض من التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على معلومات تكشف عن السياسة المالية المتبعة في المنظمة ومدى ملائمتها واتخاذ القرارات المناسبة والخطوات الصحيحة اللازمة.

كما يعرف التحليل المالي بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية (كنجو وفهد ، 1997:69)

مما تقدم عرضه يستطيع الباحثون القول بأن التحليل المالي ما هو إلى عبارة عن علم يهتم بمعالجة البيانات المالية المنشورة وغير منشورة وذلك باستخدام الأساليب المناسبة وفقا للغرض من التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على معلومات تكشف عن السياسة المالية المتبعة في المنظمة ومدى ملائمتها واتخاذ القرارات المناسبة والخطوات الصحيحة اللازمة

المبحث الثاني: أهمية التحليل المالي:

لقد زادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي وظهور المشروعات الكبرى وتقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا المختلفة الأمر الذي تطلب وجود إدارة متخصصة تقوم بجمع البيانات وتصنفها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها وهناك جملة من الأسباب ترجع تفسير القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها يمكننا تلخيصها في الآتي:

(شاكر وآخرون، 8:2000-9-1)

■ التطور الصناعي الكبير:

أدى التطور الصناعي الكبير إلى الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء الصناعة وتجهيزها بمبالغ كبيرة عجزت المنشأة على توفيرها مما أدى إلى ظهور شركات مساهمة لتوفير الأموال وبذلك أدى إلى فصل الإدارة عن الملكية وعندئذ ضرورة تقييم أداء المديرين وزيادة الاهتمام بالقوائم المالية من قبل المساهمين وذلك لتوفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي.

1. الائتمان:

يعد الائتمان عصب الحياة الاقتصادية، وهو عبارة عن سلسلة من الحلقات المتصلة تتأثر ببعضها البعض فتأخر السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى وتؤدي إلى خلق مشكلة مالية لذلك تهتم المصارف بشكل خاص بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للقرض قبل منحها.

2. أسواق الأوراق المالية:

حيث تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية بوضع اللوائح التي تهدف إلى نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح يعبر عن كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

3. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين وقد اهتمت الحكومات بذلك من خلال إصدار القوانين التي تنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية اطلاع الأطراف الخارجية.

ويساعد التحليل المالي في التعرف على مواطن القوة في المنظمة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج المناسب واللازم لها من خلال التحليل المالي حيث يعد التحليل المالي ذا أهمية إدارية بحيث يستعين به المديرون وخاصة الماليين منهم لدعم خططهم المالية بالمعلومات الدقيقة.

وكذلك تساعد المديرون فيوضع السياسات المالية التشغيلية وكذلك وضع نظام رقابة فعال في تقييم أداء المنظمة، حيث يشكل التحليل المالي للمؤسسات والمنظمات حجر الزاوية في الأهمية حيث إن عملية اتخاذ القرار تكون معتمدة أساسا على نتائج التحليل المالي. (عقل، 8060 : 877-874).

لذلك نجد إن التحليل المالي يستخدم في عدة مجالات منها:

1- التحليل الائتماني: ويهدف التحليل الائتماني الى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

2- التحليل الاستثماري: يستعمل التحليل المالي ف تقييم الاستثمار في أسهم المنظمات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المنظمات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنظمات.

3- التخطيط: تتعرض المنظمات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلى من خلال تحليل أداء المنظمات للسنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

4- تحليل الاندماج والشراء: قد ترغب منظمة في شراء منظمة أخرى أو انضمام منطمتين أو أكثر معا لتكوين منظمة جديدة وهنا لابد من تقييم كلاً من المنطمتين وتقدير الاداء المستقبلي لها.

5- تحليل تقييم الاداء: أن تقييم أداء المنظمة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلى من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

وسوف يتم في هذا البحث التركيز على التحليل المالي في مجال الائتمان المصرفي حيث يتم الاعتماد على نتائج هذا التحليل في ترشيد قرارات منح أو منع التسهيلات الائتمانية المطلوبة التي يقوم بأجرائها المحلل الائتماني لدى إدارة الائتمان في المصارف.

ويمكن إبراز أهمية التحليل المالي من خلال الاتي:

1. معرفة المركز المالي للمنشأة.
2. معرفة المركز الائتماني للمنشأة.
3. تخطيط السياسات المالية.
4. قياس كفاءة عمليات المنشأة المختلفة.
5. الحكم على صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة.
6. التعرف على نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية للمنشأة.
7. التعرف على مركز المنشأة في قطاع معين.
8. الحكم على كفاءة واداء الإدارات المختلفة للمنشأة.
9. معرفة النتائج التقديرية لبرامج الاستثمار والتمويل.
10. الوقت، ويمكن وصفه أنه تحليل ديناميكي، حيث يستطيع هذا التحليل على توضيح التغيرات التي تحدث مع مرور الوقت.

المبحث الثالث: وظائف التحليل المالي:

يتوقف الحكم على كفاءة أي مصرف من المصارف على مدى نجاحه أو فشله من خلال القرارات التي تتخذها إدارة الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية (العصار و آخرون ،153:2001-154)

حيث يقوم المحلل المال بوظيفتين اساسيتين هما:

1. الوظيفة الفنية: وتتجلى في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق معايير وقواعد التحليل المالي وذلك على النحو التالي :
 - كيفية احتساب النسب المالية رياضياً
 - تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات والربط بينها لاغراض الدراسة والمقارنة.
 - مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.
2. الوظيفة التفسيرية: وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل اليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج، وعلى المحلل المالي عند مزاولته لهذه الوظيفة مراعاة ما يلي:
 - الشكل القانوني للمنظمة.
 - طبيعة النشاط الذي تزاوله إدارة المنظمة.
 - مركز المنظمة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له.
 - خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنظمة ..
 - طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنظمة في ظلها.
 - طبيعة السوق الذي تعمل به المنظمة.
 - الموقع الجغرافي الذي توجد فيها المنظمة.

خطوات ومعايير التحليل المالي

اولاً: معايير التحليل المالي

أن متابعة تغير المؤشرات المالية يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، إذ إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي استخرجت، هل هي مرتفعة أم منخفضة (باجابر،119:2010-120)

وهناك أربعة معايير رئيسة للأداء المالي وهي كالتالي:

- المعايير التاريخية: وهي مستمدة من أداء العميل ذاته في الماضي بحيث يمكن حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية السابقة لغرض رقابة أداء السنة المعنية قياساً بالماضي (بسنة واحدة' أو بسنة القياس' أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية) ، على أن يؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للعميل ولهذه المعايير التاريخية أهميتها ، لأن لكل عميل خصوصيته ' وظروفه ونشأته ' وتطوره..(سماح,م,25-26,2011)
- المعايير القطاعية (الصناعية): وهي معايير للأداء مستمدة من القطاع ' أو النشاط الاقتصادي ' الذي ينتمي إليه العميل وهي تشير إلى أداء مجموعة من العملاء العاملين في القطاع أو النشاط نفسه إذ إنه في الوقت الذي يتفاوت فيه العملاء فإن هناك خصائص مشتركة لها، ونابعة من التخصص القطاعي الذي يعمل في إطاره العميل.. (سماح,م,25-26,2011)
- المعايير المطلقة: هناك تقاليد سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأسواق والأوساط المالية وهي تنعكس في وجود مجموعه من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من المعايير والتجارب العلمية مثال ذلك الاعتقاد بأن المعيار المطلق لنسبة التداول هو (١:٢) ومعيار الحد الأقصى لنسبة الأموال المقرضة إلى الممتلكة (١:١) وللنسبة السريعة (١:١) وهكذا... . (سماح,م,25-26,2011)
- المعايير المستهدفة: وهي مجموعة من النسب تعمل إدارة العميل على بلوغها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ,وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي ' والمخطط للعميل المعين وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة... (سماح,م,25-26,2011)

ثانياً: خطوات التحليل المالي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:
وتتفاوت الاهداف من فئة الي أخري وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي:
وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية، حيث ان القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وامكانيات العميل.
- تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الي اهدافه:

ويمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم المالية للشركة المنشورة وغير المنشورة، وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الإدارة، والمعلومات من الصحف الاقتصادية أو المكاتب الاستشارية. وربما يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة.

- اختيار أسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:
بحيث يبدأ المحلل المالي فوراً بعد حصوله على المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد أداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، سواء كانت تحليل مؤشرات أو تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارنة.
- اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:

سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي فمثلاً قياس السيولة يكون بمتوسط لنسبة التداول بقيمة 1،2 أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشرات مقارنة بنتائج التحليل، أو معيار اتجاهي بمقارنه حركه أداة التحليل خلال الفترة الزمنية، أو معيار مستهدف من خلال تحديد نسب معينه للوصول اليها.

- تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:
بمعني تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها.

- دراسة وتحليل اسباب الانحراف:
وهي المرحلة التي أرى انها اهم مراحل التحليل وتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن ودون اي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الارقام ومعانيها.

- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي:

وهي المرحلة الختامية المكتملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استنادا اليها والي خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط الشركة (Abdurrahman Mohamed).

كما اضاف بعض اختصاصيو التحليل المالي بأنه بالنسبة لأي مهني مالي، من المهم معرفة كيفية تحليل البيانات المالية للشركة بشكل فعال. وهذا يتطلب فهم ثلاثة مجالات رئيسية: (هيكل البيانات المالية، الخصائص الاقتصادية للصناعة التي تعمل فيها الشركات الاستراتيجية التي تسعى الشركة للتمييز عن منافسيها)

(ايمن محمد عاطف محمد ACOLID , Investment Manager ,)

وهناك عموماً ست خطوات لوضع تحليل فعال للبيانات المالية:

1. التعرف على الخصائص الاقتصادية للصناعة.
2. تحديد استراتيجيات الشركة.
3. تقييم جودة البيانات المالية للشركة.
4. تحليل الربحية الحالية والمخاطر.
5. إعداد البيانات المالية المتوقعة.
6. قيمة الشركة.

■ شروط التحليل المالي:

من أجل الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار يجب أن تتصف هذه العملية بمجموعة من الشروط أهمها: (الصياح والعامري ، 50:2003-51)

1. المرونة: أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.
2. الشمولية: أي إن يكون شاملاً لأنشطة المنظمة حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن أنشطة المنظمة ولا مانع في أن يكون التحليل جزء من اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.
3. الاقتصادية: في التكاليف والجهد والوقت وذلك لضمان قياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة.
4. التنبؤ بالمستقبل: أي أن يركز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمنشأة فقط وأن يكون هذا التنبؤ قصير الاجل أو طويل الاجل حسب متطلبات المنشأة من توقعات التدفقات النقدية والأرباح والتمويل ... وغيرهم.
5. السرعة: أي أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة في القياس والانجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات.
6. التطور: أي تطور أساليب وأدوات التحليل المالي وأن تكون هذه الإدارة فعالة وموضوعية لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

■ مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

تتعدد المصادر التي يتحصل من خلالها المحلل المالي على البيانات المطلوبة واللازمة للقيام بالتحليل المالي نتيجة تعدد الجهات المستفيدة من التحليل والهدف من القيام بهذا التحليل، ويمكن القول إن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين ويتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي مصدر منهما حسب طبيعة واغراض التحليل المالي ونوع المؤشرات المطلوبة. (شاكر وآخرون، 2000: 20-21)، والمصدران هما:

❖ المصدر الداخلي للبيانات:

يعرف الباحثون المصدر الداخلي للبيانات بأنه المصدر الذي يمكن من خلاله الحصول على البيانات المطلوبة واللازمة للقيام بالتحليل المالي ويكون مصدر هذه البيانات داخل المنظمة نفسها، ويساعد في إعطاء الصورة الأولية للمنظمة ، وتشمل البيانات التالية:

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.

وهذه القوائم بيانات مالية محاسبية صناعية، كما يمكن إضافة البيانات التالية:

- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية

❖ المصدر الخارجي للبيانات

إن المصدر الداخلي للبيانات ليس كافياً لإعطاء صورة كاملة للمحلل للقيام بعملية التحليل المالي بما يدفع المحلل الى البحث عن مجموعة من البيانات الاضافية التي تساعده ليس مباشرة في التحليل بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل والتي تمكنه من استكمال الصورة (سماح،م،2009)

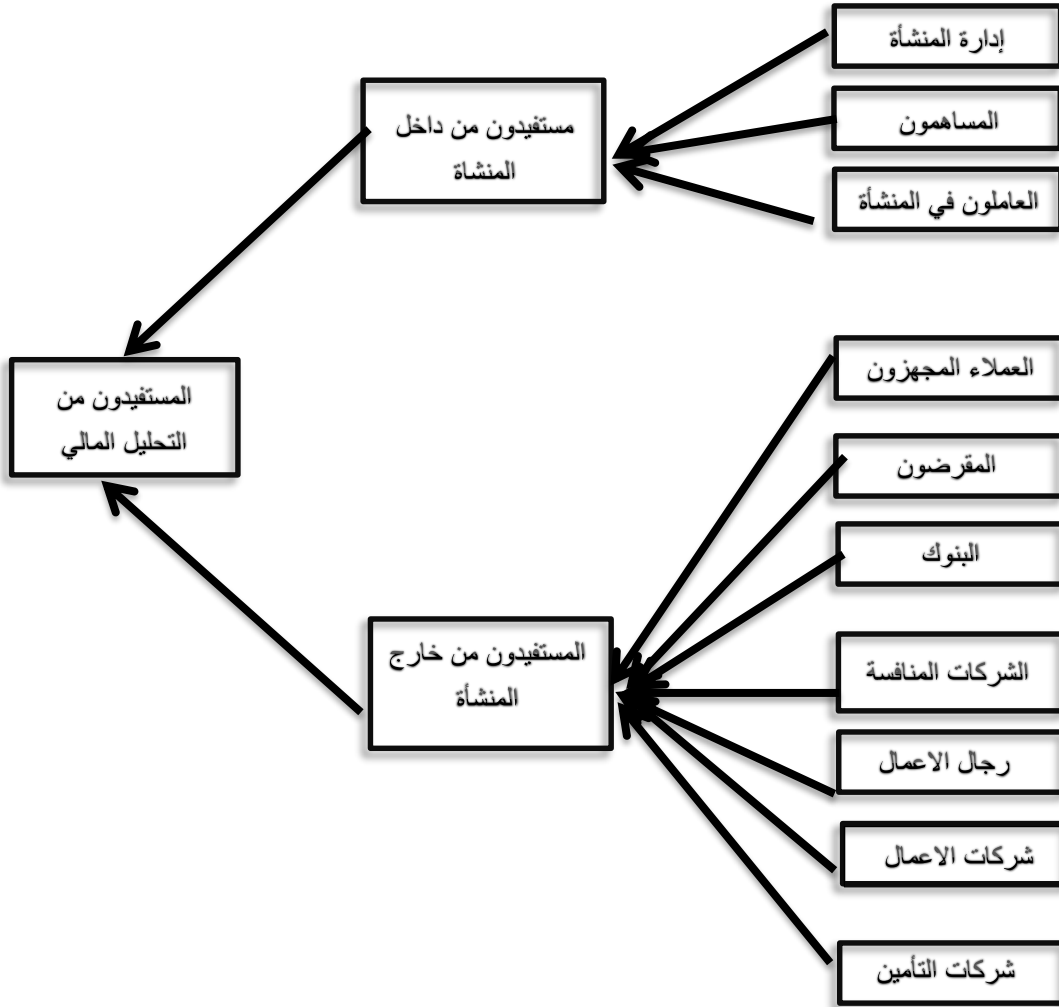
ويمكن ذكر بعض منها وهي:

1. بيانات عن حالة المنظمة وسمعتها في الاسواق التجارية
2. البيانات الصادرة عن اسواق المال ومكاتب الوساطة
3. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية
4. المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأيبادات أرصدة المدينين والدائنين
5. المكاتب الاستشارية

❖ الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثيرين رغم اختلاف اهدافهم من التحليل المالي حيث تنطلق أهداف التحليل المالي من الاطراف المستفيدة منه والتي عادة ما تكون ذات علاقة بالمنشأة ويمكن توضيحها بالشكل التالي:

شكل رقم (1) يوضح الجهات المستفيدة من التحليل المالي :



شكل رقم (2) يوضح المستفيدين من التحليل المالي
(سماح.م.2009)

المبحث الرابع: القوائم المالية:

■ القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية النتائج النهائية للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال، وتلتزم المنشآت بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية كما يلي: (Haskins , 1997)

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

ويُلخص الجدول رقم (3) الأسئلة الأربعة الأساسية التي يحتمل أن يسألها متخذو القرارات , وتقدم كل قائمة الإجابة على احد هذه الاسئلة:

السؤال	الإجابة	القائمة المالية
كيف يتم تقييم اداء الشركة خلال الفترة المالية؟	الإيرادات X (-) <u>المصروفات</u> X = صافي ربح او خسارة X	قائمة الدخل
لماذا تغيرت الأرباح المحتجزة خلال الفترة؟	الأرباح المحتجزة اول الفترة X + صافي الأرباح X او (-) صافي الخسارة X <u>(-) توزيعات الأرباح</u> X = الأرباح المحتجزة اخر المدة X	قائمة الأرباح المحتجزة
ما هو الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة؟	الأصول = الخصوم + حقوق الملكية	الميزانية العمومية او قائمة المركز المالي
ما هو مقدار النقدية الذي تولده او تنفقه الشركة اثناء الفترة، وماهي اسباب التغير في النقدية؟	تدفقات نقدية من التشغيل X تدفقات نقدية من الاستثمار X <u>تدفقات نقدية من التمويل</u> X الزيادة او النقص في النقدية خلال X الفترة	قائمة التدفقات النقدية

(الجدول رقم (3) حماد , 2009, 116)

■ أنواع القوائم المالية الأساسية:

تعتبر الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية هي توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل نتائج التشغيل، الوضع المالي، التدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم المنشأة . (Harrison , 1998)

وتقوم منشآت الأعمال بإعداد أربع قوائم أساسية هي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية) .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة الأرباح المحتجزة.

قائمة المركز المالي (الميزانية):

الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشأة معينة (أي قيم الأصول ، الخصوم ، حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة ، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة ، ومثلما تصور الصورة الفوتوغرافية لقطة معينة فإن الميزانية تصور أصول المنشأة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين ، وحتى يمكن فهم الصورة كاملة فإنه يجب على المستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر (حماد ، 2009 ، ص 117).

و يتم ترتيب قائمة المركز المالي وتبويبها بالنسبة للأصول والخصوم بالتبويب الرئيسي وهو المتداولة والغير متداولة ولم تنص مبادئ المحاسبة المتعارف عليها علي أي تبويب آخر ولكن جرى العرف في الولايات المتحدة على تبويب الأصول غير المتداولة إلي مجموعات متجانسة حسب نشاط المنشأة " نشرة أبحاث المحاسبة رقم 43".

الميزانية العمومية لمنشأة XX كما في 13 ديسمبر .. 20 (الارقام بالآلاف الريالات)	
الأصول	
نقدية	XX
حسابات المدينين	XX
المخزون	XX
الآلات والمعدات	XX
العقارات	XX
اجمالي الاصول	XXXX
الخصوم	
حسابات الدائنين	XX
اوراق الدفع	XX
اجمالي خصوم	XXXX
حقوق الملكية	
رأس المال المدفوع	XX
ارباح محتجزة	XX
اجمالي حقوق ملكية	XXXX
اجمالي الخصوم وحقوق الملكية	XXXX

شكل رقم (4) يوضح(قائمة المركز المالي او الميزانية) (حماد,118,2009).

ونلاحظ هنا ان عنوان الميزانية يتكون من:

1. اسم المنشأة
2. عنوان القائمة
3. تحديد تاريخ القائمة
4. وحدة القياس

وتتكون الميزانية من ثلاثة عناصر اساسية هي:

$$\begin{array}{r} \text{الاصول} \\ \text{اجمالي اصول} \\ \text{الخصوم} \\ \text{حقوق الملكية} \\ \text{اجمالي خصوم وحقوق ملكية} \\ \text{XX} \end{array}$$

ويمكن تصوير المعادلة المحاسبية الأساسية كما يلي:

$$\text{الاصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية}$$

العنصر الأول: الأصول

تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها منشأة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو إحداث سابقة، ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة السابقة حتى يوصف البند بأنه أصل: (Carmichael , 1999).

1. يجب إن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
2. ان تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
3. ان يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً.

وتظل الأصول مصدرا اقتصاديا للمنشأة طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة السابق ذكرها، وتودي معاملات المنشأة والتشغيل إلى حدوث تغيرات مستمرة في فعلا أصول المنشأة.

العنصر الثاني: الخصوم

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصاديه ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشأة

معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات الأصول أخرى في المستقبل نتيجة المعاملات الماضية (حجر,2005).

ولكي يوصف البند بأنه التزام، فإنه لا بد ان يفي بالخصائص الثلاثة التالية (konrath,2002)

1. يتطلب الالتزام إن تقوم المنشأة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي الأصل ما عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
2. لا يمكن تفادي الالتزام
3. وقوع الحديث الملزم للمنشأة

العنصر الثالث: حقوق الملكية

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم ، وتمثل حصة الملاك في المنشأة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل إجراء توزيعات الأرباح ، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح .

تفسير قائمة المركز المالي:

يمثل تقييم أصول المنشأة أحد الأمور الهامة للدائنين والبنوك الدائنة والمستثمرين لأنها توفر الأسس التي يمكن استخدامها لتقدير ما إذا كانت المنشأة تملك موارد مناسبة متاحة للتشغيل، وكذلك ما إذا كان يمكن أن يتم بيعها وتحويلها إلى نقدية حتى في حالات تصفية المنشأة (حماد، 2009، ص 121).

كذلك توجيه اطراف عديدة اهتمامها نحو الديون للتعرف على ما إذا كانت المنشأة تسلك موارد كافية للتحويل إلى نقدية تستخدم في سداد الديون ، حيث تنظر البنوك الدائنة والأطراف المقرضة الأخرى للعلاقة بين الأصول والخصوم وتحليل ماذا كانت المنشأة تملك موارد مناسبة لمقابلة الالتزام ، كما تنظر البنوك الدائنة والمقرضون إلى حقوق الملكية على إنها خط الدفاع الأول لتلقي الخسائر ، فمطالبات الجهات الدائنة تأتي من الناحية القانونية قبل أن يحصل اصطحاب الملكية على حقوقهم ، فعند تصفية المشاة وبيع أصولها وتحويلها إلى نقدية فإنه يتم استخدام هذه الحصيلة في سداد الجهات الدائنة مثل البنوك وذلك قبل استلام الملاك لأي مبلغ من حقوقهم (حماد ، 2009 ، ص 121).

ولذلك ينظر الدائنون إلى حقوق الملكية على أنها أداة حماية أو وسادة (مصدر ضد الخسائر) . (journal , 2002)

■ قائمة الدخل:

يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة، فجاناب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها ايضاً قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وتفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصاً مصروفاتها خلال فترة مالية معينة (حماد ، 2009 ، ص 122).

قائمة الدخل لمنشأة ص عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 20....		
الارقام بالالف الريالات		
الإيرادات		
إيرادات المبيعات	XX	
<u>تكلفة البضاعة المباعة</u>	XX	
مجمّل ربح	XX	
(-) المصروفات	XX	XX
تكلفة البضاعة المباعة	XX	
مصاريّف البيع	XX	
مصاريّف عامّة	XX	
مصاريّف ادارية	XX	
مصاريّف البحوث	XX	
مصاريّف الفوائد	XX	
	XX	
صافي الدخل قبل الضرائب		XX
(-) الضرائب	XX	
صافي دخل بعد الضرائب		XX

شكل رقم (5) يوضح قائمة الدخل (حماد، 2009)

ويلاحظ أنه بينما يستخدم مصطلح الربح بشكل واسع لقياس أداة المنشأة والحكم على مدى نجاحها ، إلا إن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب ويتضمن عنوان القائمة أيضا البنود الأساسية التالية : (حماد ، 2009 ، ص 122)

اسم المنشأة

اسم القائمة

الفترة المالية

وحدة القياس

تحليل قائمة الدخل :

يقوم المستثمرون والدائنون مثل البنوك والغير بتحليل صافي دخل المنشأة لأنه يستخدم كإ مؤشر على قدرة المنشأة على بيع السلع و / أو تأدية الخدمات وبما يزيد عن التكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل ، ويقوم المستثمرون بشراء أسهم المنشأة عندما يعتقدون إن المكاسب المستقبلية سوف تنمو وتزيد ، وبالتالي سوف تؤدي إلى أسعار أعلى للأسهم ، ويقوم المقرضون أيضا بالتحليل للمكاسب المستقبلية للمنشأة للتعرف على مصادر إعادة سداد القروض ، وتعد تفاصيل قائمة الدخل أيضا هامة ، ولذلك يتم تقسيم قائمة الدخل عادة إلى عدة أقسام مثل دخل التشغيل ، الدخل من الأنشطة المستمرة ، الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغير السياسات المحاسبية وكما سيأتي بيانه ، ومثل هذه العوامل وأمور أخرى سوف تساعد المستثمرون والدائنون على تقدير مكاسب المنشأة المستقبلية . (التهامي ، 2000) .

■ قائمة الأرباح المحتجزة :

تعرف قائمة الإرباح المحتجزة بأنها التقرير الذي يتم من خلاله بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الإرباح على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية وتكون المعادلة المحاسبية المستخدمة لذلك هي إرباح محتجزة أول المدة + صافي الدخل - توزيعات الإرباح إرباح محتجزة آخر المدة ، ويكون هيكل قائمة الأرباح المحتجزة كما يلي :

قائمة الأرباح المحتجزة لمنشأة س عن السنة المنتهية الأرقام بالآلاف الريالات	
XX	إرباح محتجزة في 1 يناير
XX	+ صافي الدخل عن العام
XX	(-) توزيعات الأرباح خلال العام
XX	إرباح محتجزة في 31 ديسمبر

شكل رقم (6) يوضح هيكل قائمة الأرباح المحتجزة (حماد، 2009)

مقدمة القائمة وتحتوي على : (Carnichael , 1999)

اسم المنشأة ، عنوان القائمة ، الفترة المالية ، وحدة القياس ومثل قائمة الدخل فان قائمة الأرباح المحتجزة يتم إعدادها عن الفترة مالية معينة (الفترة المحاسبية

(، وتوضح القائمة الأثر الذي يحدثه صافي الدخل وتوزيعات الأرباح على الوضع المالي للمنشأة ، كما تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية .

- العلاقة الأولى : المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة الأرباح المحتجزة وهي صافي الدخل.
- العلاقة الثانية : المعلومة التي تتدفق من قائمة الأرباح المحتجزة إلى الميزانية وهي رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة .

تفسير الأرباح المحتجزة :

تقوم معظم المنشأة الناجحة عادة بحجز جزء من أرباحها و عدم توزيعه لعمل توسعات في المستقبل ، أو استغلال أي فرص طارئة قد تظهر في المستقبل أو لتدعيم الاحتياطياتها ، وإعادة الاستثمار من المكاسب أو الأرباح المحتجزة يمثل احد المصادر الهامة لتمويل أعمال المنشآت ، ويهتم الدائون والمقرضون بقائمة الأرباح المحتجزة لأنها تبين سياسة المنشأة في اجراء سياسات توزيع الأرباح وقدرتها على إعادة سداد ديونها ، فكل مبلغ تسدده المنشأة كتوزيعات إرباح على مساهمها يمثل نسبة خفضا في قدراتها على إعادة سداد ديونها ، كما يفحص المستثمرون قائمة الأرباح المحتجزة لتحديد إذا ما كانت المنشأة تعيد استثمار جزء مناسب من أرباحها احتمالات النمو المستقبلية . (حماد ، 2009).

■ قائمة التدفقات النقدية :

تركز قائمة التدفقات النقدية على أمرين :

- الأول : إنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة .
- الثاني : أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي :

نشطة التشغيل ، أنشطة الاستثمار ، أنشطة التمويل

هيكل قائمة التدفقات النقدية :

تتضمن مقدمة قائمة التدفقات النقدية أيضا العناصر التالية :

1. -اسم المنشأة به عنوان القائمة

2. -عنوان القائمة

3. الفترة المالية

4. وحدة القياس

ويلاحظ ك مثل قائمة الدخل قان قائمة التدفقات النقدية تغطي فترة مالية معينة (الفترة المحاسبية) والتي تكون عادة سنة واحدة

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل إن كل الإيرادات قد لا يتم تحصيلها (فهناك مبيعات او إيرادات قد تتم بالأجل) ، كذلك فان كل المصروفات الظاهرة في قائمة الدخل قد لا تساوي النقدية المدفوعة فقد تختلف الفترة التي يستأنف فيها المصروف عن الفترة التي تم فيها السداد ، ولذلك فان قائمة الدخل لا تمدنا بالمعلومات اللازمة عن التدفقات النقدية ، ولذلك يقوم المحاسبون بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، لتوفير المعلومات المطلوبة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأسباب التي أدت إلى التغيرات في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية فيما بين نهاية الفترة المالية السابقة ونهاية الفترة المالية الحالية ويتم تبويب أسباب هذه التغيرات إلى ثلاث أقسام (حماد ، 2009)

+ / - صافي التدفقات النقدية من التشغيل

+ / - صافي التدفقات النقدية من الإستثمار

+ / - صافي التدفقات النقدية من التمويل

التغير في النقدية

لاحظ إن كل قسم من الأقسام الثلاثة قد يكون صافي موجب أو سالب .

عناصر القائمة

■ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

وهي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة يكسب الدخل مثل : (Libby , 2004)

- المتحصلات من العملاء ، والمتحصلات من إيرادات ودخول أخرى مثل الفوائد +

- المدفوعات للموردين والعاملين ، المدفوعات المصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب (-)

■ التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة) وكذلك الإستثمارات المالية طويلة الأجل . (Libby , 2004)

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة + - مدفوعات الشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل ، سالبة (-)
- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل : وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشأة نفسها ، وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من / إلى المستثمرين والدائنين (فيما عدا الموردين) مثل : (حماد 2009 ،)
- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم خزانة أسهم المنشأة نفسها
- متحصلات من القروض
- سداد قروض
- سداد توزيعات إرباح

قائمة التدفقات النقدية لمنشأة ن للسنة المالية الارقام بالالف الريالات	
<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u> <u>متحصلات نقدية من العملاء</u> <u>(-) مدفوعات للموردين</u> <u>والعاملين</u> <u>(-) مدفوعات فائدة</u> <u>(-) مدفوعات ضرائب</u>	
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	XX
<u>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار</u> <u>مدفوعات نقدية لشراء الآلات</u> <u>ومعدات</u>	
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	XX
<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u> <u>الحصول على قروض من البنوك</u> <u>سداد توزيعات الأرباح</u>	

صافي التدفقات النقدية من انشطة التمويل	XXXX
صافي التغير في النقدية 3+2+1=-	XXXX
رصيد النقدية اول المدة.....	XXXX
رصيد النقدية في اخر المدة	

- شراء أسهم خزانة

الشكل رقم (7) توضيح لهيكل قائمة التدفقات النقدية(حماد,2009)

تفسير قائمة التدفقات النقدية :

يعتقد الكثير من المحللين إن قائمة التدفقات النقدية أكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيره لسداد الديون للدائنين وتوزيعات الأرباح للمساهمين ، كم ينظر المصرفيون إلى قسم التدفقات النقدية من التشغيل على انه أكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد التدفقات المالية من أنشطتها الرئيسية التي يمكن إن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية ، وسداد الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل التوسعات (Carmichael , 1999)

ويقوم المساهمون بالاستثمار في المنشأة فقط عندما يعتقدون أنها تستطيع توليد التدفقات النقدية موجبة من التشغيل لإمكان سداد توزيعات الأرباح وعمل التوسعات ، إما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى الزيادة / أو النقص في الطاقة الإنتاجية ، ويمثل الزيادة في الاستثمار إشارة ايجابية إما قسم التمويل فيوضح مصدر التمويل من المستثمرين والدائنين و عملية السداد للدائنين (حماد ، 2009 ، ص 130)

- العلاقات بين القوائم المالية :

تبين دراسة القوائم المالية الأساسية الأربعة العناصر التي تتكون منها كل قائمة ، ومن خلال هذه الدراسة يتضح إن هناك بعض تدفق من القائمة إلى أخرى ، وذلك على النحو التالي : (Carmichael , 1999)

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة الأرباح المحتجزة
- رصيد الأرباح المحتجزة آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الأرباح المحتجزة سوف يظهر كأحد بنود الميزانية
- رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية .

المبحث الخامس: أنواع التحليل المالي:

يتنوع التحليل المالي إلى مجموعة أنواع طبقاً للجهة المنفذة للتحليل المالي، وطبقاً للأسلوب المتبع في التحليل، كذلك يتنوع طبقاً للعلاقة مع مرور الوقت الزمني للمؤسسة، ويمكن شرحها كالآتي:

❖ التحليل المالي طبقاً للجهة المنفذة للتحليل

يتضمن التحليل هنا نوعين رئيسيين يعتمدان على الجهة المنفذة وهما : التحليل الداخلي والتحليل الخارجي للمؤسسة.

1. التحليل الداخلي: هو عبارة التحليل المالي الذي يتم تنفيذه عن طريق قسم متخصص داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل قسم الإدارة المالية وقسم المحاسبة.

2. التحليل الخارجي: عبارة عن التحليل المالي الذي يتم تنفيذه من خلال جهة خارجية خارج المؤسسة، وتعمل على خدمة الجهات الخارجية وتحقيق الأهداف الخاصة، مثل البنوك والغرف التجارية.

❖ التحليل المالي طبقاً لمرور الوقت الزمني للمؤسسة

أولاً: التحليل الراسي او العمودي

هو نسب اي رقم في القوائم المالية للشركة الى رقم رئيسي اخر في القوائم المالية للسنة ذاتها للوصول الى دلالة ذات معنى كأن يتم نسب اصل معين في قائمة المركز المالي الى مجموع الاصول , او ان يتم نسب اي عنصر من عناصر قائمة الدخل الى رقم صافي المبيعات .

يتم مقارنة هذه النسب بقريناتها في السنوات السابقة للشركة نفسها او للشركات التي تعمل في نفس القطاع الصناعي ذلك من اجل الوصول الى نتائج ذات معنى .

في قائمة المركز المالي

قيمة العنصر

مجموع الاصول

في قائمة الدخل

قيمة العنصر

صافي المبيعات

ثانياً التحليل الأفقي

يهدف الى معرفة التغير النسبي الذي يطرا لكل عنصر من عناصر القوائم المالية عبر الزمن ويسمى ايضاً بالتحليل الديناميكي أو المتحرك .

يتم قياس التغير النسبي لعناصر القوائم المالية من خلال القانون التالي :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة – قيمة العنصر في سنة الاساس

قيمة العنصر في سنة الاساس

محددات استخدام التحليل الأفقي:

عدم ملائمة المعيار المستخدم (استخدام سنة اساس غير ملائمة)

ظهور قيم متطرفة في حال استخدام سنة اساس غير ملائمة

القيم السالبة في سنة الاساس تؤدي الى نتائج مضللة في نسبة التغير

ثالثاً: التحليل باستخدام النسب المالية:

تعد النسب المالية من أقدم أدوات تحليل القوائم المالية وأكثرها انتشاراً واستخداماً المحللين الماليين نظراً لسهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها . حيث تعد النسب المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة الائتمان في تقييم المركز المالي والائتماني لطالب التسهيلات المصرفية . (سماح, م, 2009)

فالنسب المالية ليست هدفاً بحد ذاتها وإنما تعد مؤشراً أو مقياساً يتم الحصول عليه من خلال العلاقة بين بنود القوائم المالية ، فالمحلل المالي من خلال ممارسته لوظائفه الفنية والتفسيرية يكتشف ما وراء النسب وبذلك يزودنا بالمعلومات اللازمة عن المنظمة منها درجة السيولة وقدرة المنظمة على سداد التزامها ، ونقاط الضعف والقوة فيها ... وغيرها فكل نسب تعطينا معلومات عن مجال معين من مجالات المنظمة التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني سواء بمنح التسهيلات الائتمانية أو منع هذه التسهيلات .

ولأهمية الاعتماد على النسب المالية كأداة للتحليل المالي ينبغي التطرق إلى أنواع تلك النسب التي تتعدد تصنيفاتها وذلك وفقاً للغرض من التحليل المالي إذ أن هناك عدة نسب ويكون من الصعب حصرها وإنما يتم تصنيف هذه النسب في مجموعات وذلك وفقاً للنشاط المالي أو الوظيفة التي يراد تقييمها أو اهتمام الأطراف المعنية لهذه النسب وعلى ذلك يمكن تصنيف النسب المالية (Fiancialratios) إلى خمس مجموعات حيث يعد هذا التصنيف الأكثر شيوعاً واستخداماً في أوساط المحللين الماليين وهي كالآتي :- (حنفر والمطارنة ، 129 : 2009) .

اولاً:- تحليل السيولة في الاجل القصير (اختبار السيولة)

: Analysis of short - Term Financial Position (Test of liquidity)

تلجأ المنظمات المالية والمصارف والداننون لمثل هذا التحليل بالإضافة لأصحاب الديون طويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض في تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض لذلك يجب على المنظمة أن تحتفظ بمقادير كافية من الأصول التي (يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق أو تزيد عن مقدار الخصوم المتداولة و هذه المجموعة من النسب تشمل : (حتقر والمطارنة ، 129 : 2009)

نسبة التداول: (Current Ratio)

وهي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة وتحسب هذه النسب كما يلي :

نسبة التداول = الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

والمعيار الخطي لهذه النسبة هو 12 فكلما ارتفع بين قدرة المنظمة على سداد ديونها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ولكي يتم التعبير عن هذه النسبة بشكل صحيح يجب الأخذ بعين الاعتبار الآتي :-

1. التحليل الدقيق لعناصر الأصول المتداولة.
2. دراسة التأثير المتبادل بينها وبين النسب المالية الأخرنا .
3. عدم التمسك بالمعيار الخطي 12 على انه ثابت ويجب الالتزام به.

نسبة السيولة السريعة (Acid Test Ratio)

و هي تقليد قدرة الأصول المزرعة السيولة على الوفاء بالالتزامات المتداولة حيث يتم تقسيم الأصول المتداولة إلى مجموعتين هما:

(العصار وآخرون ، 191,2001 ، 193)

أصول سريعة التداول (النقدية، الاستثمارات الموقته ،الذمم المدينة)

أصول متداولة اقل سيولة من السابقة (بطينة التداول مثل المخزون السلعي للبطاعة)

وتحتسب هذه النسبية كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - (بضاعة آخر المدة + المصاريف المدفوعة مقدمة)

الخصوم المتداولة

والمعيار النمطي لهذه النسبة هو (1 : 1) و لابد أن تكون النسبة المطلوبة غير منخفضة عن الواحد الصحيح وألا يعتبر ذلك ضعفا للمنظمة عن الوفاء بالتزاماتها المستقبلية

سرعة دوران النقدية (Cash Turnover) :

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنظمة على تدوير النقدية وشبه النقدية خلال عملياتها السنوية وتعد هذه النسبة مقياسا للكفاءة في استخدام النقدية المتاحة ويمكن احتساب هذه النسبية كما يلي:

سرعة دوران النقدية = $\frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{النقدية + شبه النقدية}}$ = مرة

فكلما زاد ارتفاع عدد مرات دوران النقدية يعني الاستخدام الفعال لها. ويلاحظ عدم وجود معيار السرعة دوران النقدية لذا على المحلل الانتمائي أن يقوم بمقارنات تاريخية للمنظمة أو مقارنة المنظمة مع مثيلاتها.

نسبة النقدية (Cash Ratio) :

وتعتبر هذه النسبة العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة وتحتسب هذه النسبة كما يلي : (السلفي ، ٧٩ : ٢٠٠٥)

نسبة النقدية = $\frac{\text{النقدية + (شبه النقدية أوراق مالية)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

الخصوم المتداولة

ويكون الحصول على نقدية عالية مؤشرا على احتفاظ المنظمة بسيولة ونقدية عالية ولكن زيادة هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل هذه المنظمة في استغلال مواردها واستثمارها بدلا من تواجدها في المنظمة دون استخدام أيضا انخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطرا إذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيرا أو قد يكون هناك اتفاق بين المنظمة وأحد المصارف تحصل بموجبه على تسهيل التسالي على شكل جاري مدين مما يوفر النقدية المطلوبة.

صافي رأس المال العامل (Net Working Capital) :

يقصد بصافي رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ويستخدم كمقياس للحكم على سيولة المنظمة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير ويحتسب صافي رأس المال العامل كما يلي :- صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة وعند الحصول على صافي رأس مال عامل كبير فإن ذلك يعتبر مؤشرا ايجابيا على سيولة المنظمة حيث يقوم المحلل المالي هذا بمقارنة هذا المؤشر مع ما تحقق خلال الأعوام الماضية للحكم على هذا المؤشر للمنظمة نفسها إذ لا يمكن مقارنتها مع باقي المنظمات لأنها تختلف من حيث أحجامها . وهنا يجب على المحلل المالي عند دراسة السيولة أن يقوم بدراسة كافة النسب وان يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المهمة التي تؤدي إلى صعود وهبوط هذه النسب.

ثانيا : تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل (هيكل التحويل Analysis of Long Terrrs Paying Ability

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنظمة على سداد الديون طويلة الأجل وتهتم إدارة الائتمان بهذه النسب لأجل الآتي : (حنفر والمطارنة ، 134 : 2009-138)

- تحدد قدرة المنظمة على سداد القروض الممنوحة لها على المدى الطويل
- تحدد قدرة المنظمة على سداد الفوائد المترتبة على منح القروض سنويا

ويشمل هذا التحليل على النسب المالية التالية :

نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (Debt to Equity Ratio) وتعرف هذه النسبة بنسبة الملكية حيث يتم التعرف على مصادر التمويل في المنظمة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر وتحتسب هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الالتزامات

مجموع حقوق الملكية

فالنسبة المالية تعني أن اعتماد المنظمة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي الأمر الذي يقلق إدارة الائتمان لأنه يعد مؤشرا على زيادة درجة المخاطر لدى الشركة وعلى ذلك زيادة احتمالات التعثر في سداد الديون وهذا ما يجعل إدارة الائتمان تفرض ضمانات وشروط كثيرة على المنظمة التي فيها نسبة الديون إلى حقوق المساهمين عالية .

بينما يختلف الأمر في إدارة الائتمان إذا كان المؤشر منخفض حيث تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية لمثل هذه المنظمات واهم ما تقدمه هذه النسبة هو إلقاء الضوء على السياسة المتبعة في المنظمة من حيث مصادر التمويل (كنجو وفهد (130، 1997)

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول (Total Liabilities to Total Assets) :

وتقيس نسبة الأصول الممولة من القروض وتعد من مؤشرات الرفع المالي ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الالتزامات

مجموع الأصول

وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن الوضع المالي في المنظمة غير جيد وضعيف الأمر الذي يجعل إدارة الائتمان تحجم عن وضع القروض لهذه المنظمات .

ويمكن للمحلل المالي أن يستعين بنسب أخرى للحكم على قدرة المنظمة على سداد ديونها في الأجل الطويل وهي : (الصياح والعامري ، 120 : 123-2003)

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى نسبة الأصول الثابتة (Long Term Debts of Net Fixed Assets

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة = $\frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الأصول الثابتة}}$

الأصول الثابتة

حيث تبين مقدار مساهمة الالتزامات طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة وارتفاع هذه النسبة غير جيد حيث يعني أن نسبة الاعتماد على الديون أكبر من الاعتماد على معيار التمويل الداخلية.

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة (Owners' Equity to Fixed Assets

وتحتسب هذه النسبة بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول الثابتة ، والحصول على نسبة عالية يعني أن وضع المنظمة جيد حيث تعتمد على مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول الثابتة .

نسبة تغطية الفوائد : (Interest Coverage Ratio)

وتقيس هذه النسبة قدرة المنظمات على تسديد ديونها في الأجل الطويل حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد. : (رمضان وجودة ، 2006.273)

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

وتهتم إدارة الإنقسان بهذه التسمية لأنها توفر لها هامش الأمان للحصول على فوائد القروض المقدمة.

حيث المؤشر العالي يبين قدرة المنظمة العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون اية إرباقات للأنشطة المختلفة في المنظمة.

إلا أن الحصول على مؤشرات عالية جدا يشير إلى التحفظ الذي تتبعه المنظمة في اقتراض الديون والاعتماد على مصادر تمويل خارجية ، بينما المؤشر المنخفض فيعني الاستخدام المتزايد للديون على حساب مصادر التمويل الداخلية أو قد يعني خلا في أداء المنظمة في أنشطتها المختلفة .

ويمكن صياغة هذه النسبة أيضا بالصيغة التالية :

نسبة تغطية الفوائد =

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الاستهلاكات الفوائد المدينة + قسط تسديد الدين

1- ض

حيث تضافة الاستهلاكيات للبسط على اعتبار أنها مصاريف غير نقدية وتعتبر الى (ض) عن المعدل الضريبي ، وهي الصيغة التي تقيس في آن واحد قدرة الشركة على تسديد فوائد القروض المستحقة.

ثالثا : تحليل الربحية (Profitability Analysis)

حيث يكمن إن نعرف تحليل الربحية أو نسبة الربحية بأنها مقدار الأرباح التي تحققها المنظمة من عملياتها المختلفة وبذلك الربحية تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح . وتشير نسبة الربحية إلى اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين ، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسة التي تحقق ربحا عاليا ، فتحليل السيولة والقدرة على السداد في المدى الطويل لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن تحليل الربحية ، بل يتأثر به وباتجاهاته وتنقسم نسب الربحية إلى : (شاكر واخرون ، 62 : 2000 - 64)

النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .

وتهتم هذه المجموعة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر المختلفة المرتبطة بالمبيعات وتقوم هذه النسب على أساس إن المنظمات قادرة على تحقيق الأرباح من إيرادات المبيعات ، بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل وفوائد القروض . وتستخرج هذه النسب من قائمة الدخل وتتكون هذه النسب من :

نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات :

وتحسب بالصيغة الآتية :

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات إلى مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات وكلما ارتفعت هذا النسبة يعني أن المنظمة قادرة على تحقيق أرباح بتكاليف قليلة.

بنسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات:

تبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر البيع للوحدة قبل أن تبدأ المنظمة بالخسائر حيث تعد هذه النسبة مقياسا عاما للكفاءة في التشغيل ، وتحسب بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

فكلما كانت النسبة عالية من ذلك على عدم قدرة المنظمة على السيطرة على مصاريف التشغيل .

نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات:

وتبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المنظمة خسائر شاملة وتحسب بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح (بعد الفائدة و الضريبة)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وهنا يقصد بصافي الربح الربح الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والإيرادات الأخرى وكلما ارتفعت هذه النسبة فذلك يعني أن الأداء العام للمنظمة في مجمل أنشطتها جيد.

مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات

[٤١:١ ص, ٢٦/١١/٢٠١٤ هـ M: تهدف هذه النسب إلى قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنظمة ، وتعتبر أيضا عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة وهذه النسب هي : (كراجة وآخرون ، -177 , 176 : 2000)

العائد على الموجودات (ROA) : Net Profit to Assets Ratio

وتعرف بالعائد على الأصول (RCA) وتبين هذه النسبة مدى كفاءة المنظمة في توليد الأرباح من الأصول ، وتحلب بالصيغة الآتية :

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة فقد أن الكفاءة التشغيلية في المنظمة جيدة من خلال قدرتها على تحقيق الأرباح من الأصول ، بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك ، وهذه النسب تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض.

وإذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

حيث إن الفوائد والضرائب تدفع من الأرباح التي تنجح إدارة المنظمة في تحقيقها.

العائد على حقوق المساهمين (ROE) : Return on Equity Ratio

وتبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المنظمة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح ، وتحسب بالصيغة الآتية :

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

والحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين قدرة إدارة المنظمة على تعظيم عائد المستثمرين وكما تبين هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مربح.

رابعاً: نسب السوق (Market Ratios) :

كما تعرف أيضا بنسب الاستثمار ونسب السهم وتلجأ إليها إدارة الائتمان لترشيد قرارها تجاه العميل حيث تساعد هذه النسب في تحديد نصيب الأرباح المتولدة من الأسهم لأصحابها ، وبذلك تستطيع إدارة الائتمان من خلال هذه النسب معرفة الأرباح المتولدة لأصحاب الأسهم و اتخاذ قرارها على ضوء نتائج هذه النسب فكلما زادت الأرباح زادت درجة قبول القروض للعملاء أصحاب الأسهم الأكبر ، وتحسب بالنسبة التالية : (عبد الحميد ، : 200 : 2001-222)

1- عائد السهم العادي = صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة

المتوسط المرجح للاسهم العادية

حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة بين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا إيجابياً.

2- توزيعات السهم العادي = توزيعات حملة الأسهم العادية

المتوسط المرجح للاسهم العادية

والمؤشر العالي هنا يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للمساهمين ، لذلك فإن إدارة الائتمان سوف تمنح القروض وهي تعتمد على هذه المؤشرات لضمان حقوقها.

3- نسبة توزيعات الأرباح = التوزيعات النقدية المعلنه

صافي المرجح بعد الضريبة

وارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنظمة في توزيع أرباح نقدية جيدة للمساهمين من اجمالي الربح المحقق .

4- نسبة سعر السهم إلى ربحه = السعر السوقي للسهم العادي

عائد السهم

وارتفاع هذه النسبة بعد ايجابيا للمستثمرين والمساهمين ويقاس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.

5- القيمة الدفترية للسهم = حقوق المساهمين

عدد الاسهم العادية

وتوضح هذه النسبة نصيب السهم من حقوق المساهمين والمؤشر المرتفع يعد إيجاباً فيعكس نظرة جيدة تجاه أداء المنظمة.

$$1. \text{ القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

وكما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشراً جيدة أما المؤشر المتدني فيعني أداء غير جيد من قبل المنظمة من وجهة نظر المستثمرين مما انعكس على السعر السوقي للسهم فانخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية وهنا تهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة إذ تدل على قدرة الزبون في زيادة قيمة السهم الذي يملكه وهو مؤشر ايجابي تستعين به إدارة الائتمان.

$$2. \text{ ربح السهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

وتهتم هذه النسب لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم وتستخدم الحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالي لربح السهم يجعل المستثمرين يتوقعون تموا بطيئاً للتوزيعات على أسهمهم.

خامساً : نسب النشاط (Activity Ratios) :

وتهتم هذه النسب بتقييم كفاءة الأداء في المنظمة وكذلك تقييم كفاءة الأداء في المنظمة على مختلف الأصعدة التشغيلية ، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة والربحية في التحليل المالي وتتضمن هذه النسبة الآتي :

(السنفي ، 77 : 2005-78)

$$1- \text{ معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

زيادة معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية . وتساعد هذه النسبة إدارة الائتمان على معرفة قدرة المنظمة (طالبة الائتمان) على تحويل المخزون إلى نقدية وعندئذ سداد مستحققاتها .

$$2- \text{ فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

معدل دوران المخزون

فكلما زاد المؤشر كانت المنظمة في وضع سيئ.

$$3- \text{ معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

وتشير هذه النسبة إلى كفاءة المنظمة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر في سيولة وربحية المنظمة متوسط فترة التحصيل = 360 معدل دوران الذمم المدينة وكلما قلت فترة التحصيل كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سياسة التحصيل أما في حال زيادة فترة التحصيل فإن ذلك يعطي مؤشرات عدة أهمها : (حنفر والمطارنة ، 120 : 2003-123)

1. أن سياسة مذيع الائتمان غير موفقه في المنظمة.
2. أن سياسة تحصيل الديون في المنظمة لا تسير بشكل جيد .
3. أن ديون المنظمة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها.

جدول أعمار الديون يتم الاستعانة بهذا الجدول التحليل بنية الذمم المدينة وتقسيمها حسب عمرها أو فترة تحصيلها ، ومن ثم يتم مقارنة هذه الفترات مع متوسط فترة التحصيل للحكم على سرعة دوران الذمم المدينة ويضم جدول أعمار الديون المعلومات التالية عمر الدين قيمة الدين ، النسبة المئوية الى المجموع

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

الحصول على مؤشر متدن لهذه النسبة سيعني نجاحا في سياسة منح الائتمان المتبعة في المنظمة وايضا سيعني انخفاضا الديون السعدومة ، بل هو مؤشر على دقة اختيار الزبائن من المنظمة وكفاءة اليات الديون منهم .

$$\text{معدل دوران الأمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

حيث تقوم المنظمات باستخراج هذا المعدل عند وضع سياستها الائتمانية حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنظمة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحه المنظمة لزيائنها لتسديد ديونهم

والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر عن حصول المنظمة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين.

ويمكن استخراج فترة الائتمان الممنوحة للمنظمة من خلال الصيغة الآتية

$$4- \text{ فترة الائتمان الممنوحة للمنظمة} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

والحصول هنا على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمنظمة من قبل المصرف لسداد ديونها .

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

فكلما زاد هذا المؤشر كانت الإدارة تشغل أصولها بكفاءة وفعالية وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على حجم المبيعات فتزیده ، بينما الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشرا على فشل إدارة المنظمة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات .

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي راس المال العامل}}$$

و ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات .

وأخيرا ومن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يتضح لنا أنه لكي يقوم المحلل الائتماني بعملية التحليل فانه يحتاج إلى البيانات اللازمة لذلك ويقوم بتحويلها إلى معلومات وعليه يرى الباحثون أن النسب المالية من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في المصارف عند اتخاذ القرار الائتماني ، حيث يجب على المجال الائتماني أن يقوم بدراسة كافة التسليه وأن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تؤدي إلى صعود وهبوط هذه النسب.

وهنا جدول يوضح اهم النسب التي تستعملها البنوك لعملية التحليل المالي لطلب منح الائتمان المصرفي :

اولاً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (المبيعات والارباح)		
العائد على حقوق الملكية =	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	يعبر عن العائد المحقق على كل وحدة نقدية من حقوق الملكية (ملخص لأداء الشركة ومجموع العلاقات الثلاث العائد على المبيعات * معدل دوران الاصول* الرافع للأصول)
العائد على الأصول =	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول	يعبر عن الربح المحقق على كل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط ويقاس قدرة الشركة على تحقيق ارباح من كل وحدة نقدية مستثمرة
العائد على المبيعات =	صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات	يعبر عن الربح على كل وحدة نقدية حققها المشروع من المبيعات
تكلفة المبيعات =	تكلفة السلع المباعة / المبيعات	يعبر عن نسبة تكلفة المشتريات او السلع الى صافي المبيعات
هامش الربح =	مجمل الربح / المبيعات	يعبر عن النسبة التي يمثلها مجمل الربح الى صافي المبيعات
نسبة المصاريف الادارية =	المصاريف الإدارية على المبيعات	يعبر عن النسبة التي تمثلها المصروفات الادارية من صافي المبيعات

ثانياً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (فاعلية الاصول)		
معدل دوران المخزون =	تكلفة المبيعات/المخزون	يعبر عن عدد مرات دوران المخزون خلال العام
اجمالي عمر الاصل =	اجمالي الأصول الثابتة / مصروف الإهلاكات	يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك
عدد سنوات الاستخدام =	مجمع الاهلاك/مصروف الاهلاك	يعبر عن الفترة المنقضية من عمر الاصل
عدد السنوات المتبقية =	صافي الأصول الثابتة/مصروف الاهلاك	يعبر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الاصل

يعبر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الاصول (عدد مرات)	المبيعات/اجمالي الاصول	معدل دوران الأصول =
يعبر عن الكفاءة الادارية للاستثمار في الاصول التجارية	صافي الاستثمار العامل/المبيعات	العائد على الاستثمار =
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء الشركة عند البيع بالأجل	أوراق القبض $\times 365$ / المبيعات	مدة تحصيل أوراق القبض =
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء الشركة عند البيع بالأجل	أوراق الدفع $\times 365$ / تكلفة البضاعة المباعة	مدة تحصيل أوراق الدفع =

ثالثاً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (السيولة والهيكل التنظيمي)

هو مقياس عام لمدى السيولة الكامنة في الشركة	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	راس المال العامل =
يعبر عن حجم التمويل المطلوب	الأصول التجارية-التمويل التلقائي	الاستثمار العامل =
يعبر عن نسبة التمويل الدائم لمكونات الاستثمار العامل	راس المال العامل /الاستثمار العامل	نسبة التمويل الدائم =
يعبر عن قدرة الشركة في سداد التزاماتها في الاجل القصير النسبة المعيارية (1:1)	اجمالي الأصول المتداولة /اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة (التداول) =
يعبر عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من موارد عالية السيولة ومدى تطابق دورة النشاط مع السيولة المتاحة النسبة المعيارية (2:1)	اجمالي الأصول المتداولة- المخزون /اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة التداول السريعة =
يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي (الذاتي)	اجمالي الالتزامات الممتازة/حقوق الملكية- الأصول الغير ملموسة	الرافعة المالية =
يعبر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفة عامة	اجمالي الأصول /حقوق الملكية	رافعه الأصول =

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي مفهومه وأنواعه

مفهوم الائتمان المصرفي

المبحث الاول

اهمية الائتمان المصرفي

المبحث الثاني

تطور الائتمان المصرفي

المبحث الثالث

انواع الائتمان المصرفي

المبحث الرابع

مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الخامس

المبحث الأول : مفهوم الائتمان المصرفي

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ، واصطلاحاً جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها . (الدغيم 2019 : 194)

ويعرف الائتمان بأنه : الثقة التي يوليها المصرف الشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوية ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد مادياً متفق عليه وبضمانات ، تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (السيسبي 2004:15,

وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر . وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها . (حسين واخرون 2008:4,

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لابل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها ، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه .

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها فتكروا باستخدام جزء من هذه الودائع ، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة ايداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى (المعشي، 2017:، 27)

واجمالاً واستناداً على ما تم عرضه يرى الباحثون أن الائتمان المصرفي في جوهره عبارة عن القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية التي يقرضها المصرف للعملاء مقابل ضمانات كافية والتزام المقترض بسداد الأموال وفوائدها وعمولاتها والمصاريف المختلفة المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها. وهناك بعض المفاهيم الأخرى التي لها علاقة بالائتمان المصرفي ويجب ان نتطرق اليها وهي كما يلي : (سماح:2009)

المركز الائتماني (Credit Standing)

وهو يعني قابلية الحصول على الائتمان ، فقد يكون المركز الائتماني ضعيفا أو جيدا فكلما تحسن المركز الائتماني للمقترض ، تمكن من زيادة ما يحصل عليه من ائتمان.

خط الائتمان (Line of Credit)

أقصى مقدار من الائتمان يمنحها المصرف للمقترض .

المعاملة الائتمانية (Credit Transaction)

ويقصد بها أية معاملة على أساس دفع القيمة المقابلة في المستقبل.

إدارة الائتمان (Credit Instruction)

وهي وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المصرف مثال ذلك : الكمبيالة ، السند ، الحسابات الجارية بالدفاتر ، وغيرها .

المخاطر الائتمانية (credit Risks)

. هي عبارة عن احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.

المبحث الثاني : اهمية ومزايا الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجه نظر المصرف التجاري نفسه والثانية الدور الائتمان في النشاط الاقتصادي (أرشيد وجودة ، 1999 : 38)

من وجهة نظر المصرف التجاري :

يعد الائتمان المصرفي من أكثر الاستثمارات ربحية فمن خلاله يضمن المصرف الاستمرارية والنمو ويضمن تحقيق الأهداف التي يسعى لتحقيقها وفي المقابل هناك مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف التجاري إذا تجاوز الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها .

دور الائتمان في الاقتصاد الوطني :

زيادة الائتمان تستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني الأمر الذي يستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على حسن توجهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة او قصور عملية الائتمان.

بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية: لذلك حضت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف .

تزداد أهمية الائتمان المصرفي في الدول الأقل نموا لأنها تعاني مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكبيرة ومن أبرزها : (الأفندي ، 2008 : 117-118)

- 1- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار نظرا لانخفاض الدخل الفردي والقومي.
- 2- اعتماد هيكل صادراتها على سلعة أساسية أما سلعة النفط أو سلعة زراعية أساسية أو غيرها مما يجعل اقتصادها اقتصادا ربحيا يعتمد على مصدر واحد رئيسي الدخل .
- 3- اعتماد هيكل الطلب السلعي على السلع المستوردة مما يجعل درجة الانكشاف الاقتصادي مرتفعة أي إن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا . وهذا يجعل اقتصاد الدول الأقل نموا معرضا لأية صدمات خارجية مثل تقلبات أسعار السلع المستوردة أو تقلبات أسعار الصرف مما يجعلها حاضنا نشطا لاستيراد التضخم .

4- أن هذه الاختلالات الأساسية قد انعكست على تخلف البنين المصرفي وغياب الأسواق المالية والنقدية وبذلك ضعف تأثيرها على البنين الاقتصادي كما سوف تبين ذلك فيما يلي :

- اقتصار دور المصارف التجارية على تمويل أنشطة التجارة الخارجية وهو تمويل ذات أمد قصير، حيث تضع أولوياتها في تحقيق الربحية الذي يتحقق سريعاً في مجال تمويل أنشطة التجارة الخارجية.
- لم تتمكن المصارف التجارية من تخصيص ائتمان كاف لتمويل الأنشطة الاستثمارية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي التي لها علاقة بزيادة الناتج القومي ويرجع ذلك لمحدودية الموارد من جهة وتفضيل المصارف للربحية السريعة في النشاط التجاري من جهة أخرى.
- الظهور المتأخر للنظم والمؤسسات المصرفية والائتمانية والمنافسة القوية للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية أسهم في تواضع دور المصارف التجارية المحلية في النشاط الاقتصادي . وجعلها تتحول إلى تمويل أنشطة المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات وأذون الخزانة
- ضعف تأثير المصارف المركزية في التحكم والرقابة على أنشطة المصارف التجارية ، ويرجع ذلك إلى عدم حاجة المصارف التجارية إلى الموارد النقدية من المصرف المركزي حيث تمتلك المصارف التجارية فوائض نقدية كبيرة تجعلها لا تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي
- تخلف العادات المصرفية في الدول الأقل نمواً وتفضيل الأفراد للتعامل خارج إطار المصارف قد أسهم في إضعاف دور المصارف في توجيه النشاط الاقتصادي ..

وهنا يبرز الدور الذي يلعبه الائتمان في الدول الأقل نمواً حيث يؤدي إلى تحفيز المدخرين الذين يملكون قوائم نقدية لإقراض أموالهم وتوظيفها في الأنشطة المختلفة و عندئذ سوف يؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي الأمر الذي يتطلب وجود جهاز ونظام مصرفي متقدم يواكب التطورات الاقتصادية المختلفة وحاجات ورغبات العملاء

مزايا الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي عصب الجهاز المصرفي من خلال الوظائف الحيوية التي يمارسها ، ويؤدي الائتمان المصرفي عملية أساسية للنشاط الاقتصادي من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة وإنشاء واستمرار المشاريع الإنتاجية وفي نفس الوقت يحصل على أرباحه التي تساعد على الاستمرار في مهمته الحيوية و

هكذا يتمتع الائتمان بمزايا إيجابية عديدة أهمها المزايا التالية: (شامية ، ٢٠٠٢ :
(٢٦١ - ٢٦٢)

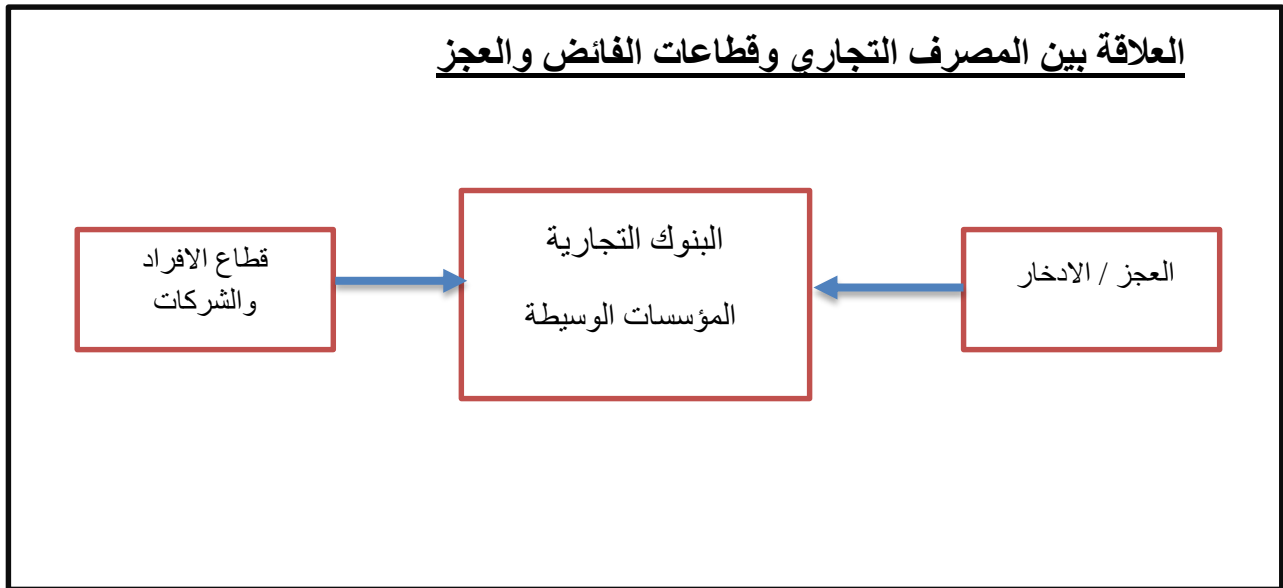
1. توفر أدوات الائتمان المستخدمة تكاليف استخدام النقد الورقي على المجتمع فاستخدام أدوات الائتمان ، الكمبيالة والشيك و السند الأدنى لا يوفر تكاليف استخدام النقود المعدنية فحسب ، بل يشمل توفير تكاليف استخدام النقد الورقي والمحافظة عليه من الضياع والهدر.
2. يساعد الائتمان والتسهيلات التي تمنحها المصارف على تمويل المشروعات الإنتاجية ولولا وجود الائتمان بأشكاله وأنواعه المختلفة لما وجدنا تلك المشاريع الضخمة ولما كان هذا الحجم الضخم من المعاملات الاقتصادية والتطور الهائل في المجتمعات.
3. يستطيع الجهاز المصرفي منح العملاء تسهيلات ائتمانية بأحجام كبيرة تتجاوز مقدار ما يودع لديه من ودائع بأضعاف مضاعفة نظرا لما تتمتع به هذه المصارف من قدرة فائقة على خلق الائتمان أو خلق النقود الكتابية (المصرفية).
4. تعتبر الأدوات الائتمانية كالحوالات المصرفية والكمبيالات، وسائل مهمة لتسيير وتسهيل العمليات الاقتصادية وتسديد المبادلات والالتزامات الناجمة عن مبادلات اقتصادية دولية.
5. يفتح الائتمان المصرفي الأبواب أمام الأفكار والمواهب التي يمتلكها المنظمون ورجال الأعمال حيث تتيح لهم الحصول على الأموال اللازمة لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ الفعلي.
6. يشجع الائتمان الأفراد والمشروعات على التحلي بالسمعة المالية والتجارية الحسنة فالمصارف تمنح الائتمان للأفراد والمشروعات الذين يتمتعون بسمعة طيبة ويثبت قدرتهم على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.
7. يعمل الائتمان على إنقاذ الأفراد والمشروعات الإنتاجية من العسر والخسائر وبذلك يعمل الائتمان على تقوية ودعم المشاريع الاستثمارية، وعلى ذلك إيجاد دعم للاستقرار الاقتصادي وتقليل تكاليف الإفلاس والانهيال التي قد يتحملها المجتمع.

المبحث الثالث : تطور الائتمان المصرفي

لقد مرت المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها حتى غدت انضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد املأ في تحقيق زيادة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي , وذلك من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بكفاءة ضمن الاطار المرسوم لها من قبل السلطة التنفيذية وسياسات البنك المركزي.(سماح,م,2009)

ويضمن تحقيق هذه المهمة وجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات اخرى بحاجة الى الاموال نظراً لحالة العجز الذي هم فيها ورغبة منهم في مواصلة نشاطهم.

ويمكن عرض تلك الصورة من العلاقة وفقاً للشكل التالي:



شكل رقم (8) يعبر عن العلاقة بين المصرف التجاري وقطاعات الفائض والعجز (سماح,م,2009)

وعلى وفق صورة العلاقة أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق ويمكن القول إن الائتمان قد نشأ أصلاً عندما قام ذو الفائض

(الادخار) بتقديم الأموال إلى الطالبين له من ذوي العجز وفق شروط اتفق عليها فيما بينهم.

وضمن هذه العلاقة الموضوعية يمكن التأكيد من أن إدارة المصرف التجاري تستطيع من خلال ما تمارسه من أنشطة مختلفة تحقيق غايات الأطراف الثلاث التي تشكل العلاقة وفق الشكل السابق وهي:

1. المدخر (المودع) : هو صاحب المال أو الفائض سواء كان فردا أو شركة أعمال ويسعى للإيداع أملا في تحقيق عائد يتناسب مع فترة الحرمان وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها .

2. المقرض (المحتاج) : وهم محتاجو الأموال من المصارف الذين يحصلون عليها مقابل فوائد وهي تمثل كلفة القرض التي يقوم بدفعها للبنك والتي تتناسب مع حجم الأموال المطلوبة والمخاطر المرتبطة به .

3. المصرف (الوسيط) : وهو الوسيط بين المودع والمحتاج ، ولذلك يجب أن يكون لديه القدرة علي المحافظة علي أموال المودعين والقدرة علي استرداد أموالهم من المقرضين وعمله هذا يعرضه إلى الكثير من المخاطر لذلك فهو يسعى إلى تحقيق عائد يمثل الفرق بين ما يدفعه وبين ما يحصل عليه . (الزبيدي ، 2002 : 33 - 34)

المبحث الرابع : أنواع الائتمان المصرفي

تحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة و على النحو التالي:

من حيث شخصية متلقي الائتمان :

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام (الرشيد وآخرون,1999, : 10).

- الائتمان الخاص:

وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص ، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية .

- الائتمان العام:

وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصا معنويا من شخصياتها كالمجالات والمجالس المحلية والولايات.

من حيث الأجل :

وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل (السيسي, 2004 : 41) كما يلي::

• الائتمان قصير الأجل

وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة ، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو ثل شراء الأسمدة والبذور.

• الائتمان متوسط الأجل :

وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات ، ويهدف العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج ، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة.

• الائتمان طويل الأجل

وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة ، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كإثراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار .

من حيث الغرض من الائتمان :

وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي .

• الائتمان الإنتاجي:

ويسمى الائتمان الاستثماري وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة (السيسي, 2004:31),

• الائتمان التجاري:

وهو ما يقدم المشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات . (توفيق 1998 : 388)

• الائتمان الاستهلاكي:

وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة ، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط . (طة , 2007:452)

من حيث الضمان :

وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني (طة , 2007: 454) .

أ - الائتمان الشخصي :

وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضمانا لتسديد دينه ، بل يكتفي بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين . ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع . وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد يتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن .

ب - الائتمان العيني:

وفيه يقدم المدين عينا ما تعتبر ضمان لتسديد دينه ، والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلا على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها

المدين ضمانا للتسديد . وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقار أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق ماليةالخ

مراحل تحليل الائتمان:

يتوجب على مسئول الائتمان إن يراعي في دراسة طلب القرض العديد من العناصر الأساسية و يمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالية : (مطر , 2006 : 303)

1 - وصف واضح للقرض أو التسهيلات يغطي ما يلي

1-1 معلومات شخصية عن العميل مثل (العمر الحالة الاجتماعية , المؤهلات)

1-2 نوع القرض أو التسهيلات المصرفية مثل : هل التسهيلات مؤمنة ومستمرة سنوات ؟

1-3 الغرض من القرض مثلاً ؟ هل يستخدم في تمويل استثمار تمويلي ؟ أو تمويل رأسمالي ؟

1-4 مصادر الأموال التي منها يتم سداد القرض هل السداد من أرباح النشاط ام من مصادر تمويلية.

تحليل مخاطر الائتمان

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني ومنها يتم تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر وذلك بهدف تحديد رتبة القرض واتخاذ قرار الموافقة أو الرفض لطلب القرض كما إن تصنيف المخاطر يحدد سعر الفائدة على القرض والضمانات المطلوبة من العميل.

مصادر المعلومات المطلوبة :

تشكل المعلومات المالية التي تطلب من العميل إرفاقها مع طلب التسهيلات ركن اساسية في اتخاذ القرار الائتماني ، ولذلك يجب على مسئول الائتمان تحديد مايلي:

- نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل و هل تكون مدققة ام يكفي فقط بالمراجعة ؟
- ما مدى الثقة التي يوليها مسئول الائتمان لمدقق الحسابات .
- هل على العميل تقديم بيانات تنبويه كالموازنة التقديرية ؟

مصادر المعلومات الاستراتيجية:

وتعرف هذه المرحلة بالتحليل الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل SWOT والذي يدور حول نشاط الشركة من نقاط ضعف و قوة وكذلك احتمال استمرارها او فشلها في المستقبل .

تحليل وتفسير المعلومات المالية :

يعتمد التحليل على استخلاص المؤشرات الكمية التي يدرسها مسئول الائتمان جنبا إلى جنب مع المؤشرات التوعوية التي قد توصل إليها في خطوة التحليل الاستراتيجي , ومن خلال دمج هذين النوعين من المؤشرات يتم اتخاذ القرار وذلك من خلال إبراز الاتجاهات وتحديد منهج التحليل المناسب .

أسس منح الائتمان :

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها ، وهي :

أ- توفر الأمان لأموال المصرف : وذلك يعني اطمئنان المصري إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة ، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية .

ت- السيولة : يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة المصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدي الربحية و السيولة .

بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقا لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية ، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة - لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد ، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من

الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ، ووفقا للموقف ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم .

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف ، وهي : (الدغيم وآخرون ، 2009)

• العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ، رأس المال ، وقدرته على إدارة نشاطه التزاماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب ، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان ، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العمل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

• العوامل الخاصة بالمصرف :

وتشمل هذه العوامل :

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة المصرف على مواجهة التزاماته ، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وأيضا تلبية طلبات الائتمان ، أي قدرة القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع .
2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .
3. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة .
4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام وظيفه الائتمان المصرفي ، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية حديثة

• العوامل الخاصة بالتسهيل الائتمانية

يمكن حصر العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني إلى:

- 1- الغرض من التسهيل.
- 2- المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل .
- 3- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه
- 4- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
- 5- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
- 6- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

مخاطر الائتمان المصرفي:

تعريف المخاطر الائتمانية وتقسيمها وقياسه

• تعريف المخاطر:

تشكل المخاطر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية ولمحيطة كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الإقراض ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير..

• تعريف الخطر:

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له ولعل من أبرزها: أن الخطر هو " عدم التأكد من وقوع الخسارة " حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذ قراراته وهي حلة عدم التأكد. وقام آخرون بتدراك النقص في هذا التعريف والمتمركز في أن الخطر يكون احتمالي إضافة على تحديد المقصود

بالخسارة أي مادية أو معنوية بتعريف هو: "الخسائر المالية المحتملة " أي حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر سوء "احتمال النجاح أو الفشل " حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النواتج المتوقعة والدرجات الاحتمالية. يكن تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير..

• تعريف المخاطرة:

تحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمستثمر يمكن تعريفه بأنها " احتمال التعرض لخسارة او إصابة " أما في قاموس " اكسفورد الانجليزي " فقد عرف المخاط على انه "التعرض للخطر" من التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بقرض أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرعوب فيها. المطلب الثاني: تقسيم المخاطر يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الائتمان إلى مخاطر عامة، خاصة. المخاطر الخاصة: ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو الصناعة التي ينتمي إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات. هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون في سداد ما عليه من التزامات. وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجاري الذي يتعامل معه وأهم المعلومات والذي يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هي تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة أمكانية سداد الزبون لالتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي. وذلك باستخدام نسب لقيس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية. مخاطر عامة بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بتعرض الائتمان لنوع آخر من المخاطر وهي تلك التي يتعرض لها كافة الفروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هي تلك المتعلقة بأسعار لفائدة وتفسيرها. مخاطر التضخم، مخاطر السوق،.... وغيره

• قياس المخاطر:

طبقا للتعليمية رقم 91/34 الصادرة عن بنك الجزائر تقسم المخاطر إلى خمسة اقسام أنواع حسب نسبة قياس المخاطر المرتبطة بالقروض كالتالي:

- 1- مخاطر بنسبة 100 % - خصم المحفة - قروض الإيجار. - لحسابات المدينة. - قروض شؤون الموظفين.
- 2- مخاطر بنسبة 25 % - اتفاقيات مع مؤسسات لقروض مستقرة بالخارج. - حسابات عادية. - توظيف وتشغيل الأموال. - تعهدات بالتوقيع.

3- مخاطر بنسبة 5 % - اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات مالية مستقرة بالجزائر. - حسابات مادية. - توظيف وتشغيل الاموال. - تعهدات بالتوقيع.

4- مخاطر ينسبه 0 % - التزامات الدولة. - مستحقات على الدولة

أنواع المخاطر الائتمانية:

• المخاطر الداخلية متعلقة بالبنك

1- خطر السيولة: خطر عدم السيولة بتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن وهذا نتج لعد تسديد الزبائن للأموال المقرضة لهم في الوقت المحدد فالبنك التجاري يمارس نشاطه اعتمادا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إل خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي رفع تكاليف الاستغلال وذلك برفع نسب منح القروض التقليل من توزيع القروض على الزبائن وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة جد مرتفع، وهذا من شأنه يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية جد صعبة وهذا الخطر راجع للبنك أسباب خارجية لأنه يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكله الأصول والخصوم جهة وإلى الخبرة من جهة أخرى التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدوم خسارة من جهة أخرى. ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين ماردته واستخداماته لأي بين أصوله وخصومه.

2- خطر معدل الفائدة سعر الفائدة والتمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقبل حصوله على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية. يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظه الصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

3- خطر التعبئة قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيقي لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده. يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافضة ذممه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نج البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) و دفع فائدة عالية، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية: - تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال؛ - اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك الجزائري، ذو معدل الجحيم مما يثقل حسابات النتائج يسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

• المخاطر الخارجية المتعلقة بالمؤسسة

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو بالمؤسسة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:

1- خطر عدم التسديد: يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في أخطار متعلقة بإنشاء المؤسسة وتسييرها، تنقسم إلى ثلاثة أخطار:

2- خطر اقتصادي يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض. ويستحيل التحكم في هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والاقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق إضافة إلى: السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك. النظام الاقتصادي المنهج؛ سياسة الاستثمار والتشغيل؛ السياسة الجبائي؛ سياسة القرض والنقد؛ سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

• أنواع الخطر:

1- خطر قانوني

يرجع ها الخطر أساسا على القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل المؤسسة، إضافة على نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتها بالمحيط. ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القرض وأنظمة المؤسسة، ي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة: هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص و شركة أسهم؟ وكلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك

معرفتها حول المؤسسة هي: النظام القانوني الذي يحكمها؛ مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهنات بيع ممتلكات المؤسسة؛ علاقة المساهمين بالمسيرين؛ وثائق الملكية والإيجار؛ خطر تجاري: يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية:

1- دراسة السوق: يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة المؤسسة، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة الزبون: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر...فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.

2- دراسة زبائن المؤسسة: يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

أ- مكان تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق

ب- هل بإمكان المؤسسة نفس النشاط الاقتصادي أم لهم نشاطات مختلفة ؟

ج- هل لزبائن المؤسسة في قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لآزمات معينة.

3- التنظيم التجاري للمؤسسة: تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملا مهما من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالاطلاع على: نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة؛ مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة؛ ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.

4- العلاقة بين النتاج والمبيعات إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض لمؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

2- الخطر المالي:

ويظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين:

أ- على مستوى الوسائل المالية: يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا: - التمويل الداخلي: باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة. - التمويل الخارجي: من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

ب- الإنتاج: تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة و يمكن أن تقسم إلى قسمين: - وسائل خارجية: أي كل م تحصل عليه المؤسسة من محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات... أي استهلاكات وسيطة. - وسائل داخلية: كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...

3- مخاطر أخرى

غالبا ما تتحمل البنوك لتي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر: - مخاطر أسعار الصرف: التي تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

4- مخاطر البلد:

التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس لمال الاصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد. - مخاطر الأنشطة خارج الميزانية هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض في هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

إجراءات منح الائتمان وسبل الحد من المخاطر

إجراءات اتخاذ قرار منح الائتمان مرحلة ما قبل اتخاذ قرار منح الائتمان: تبدأ هذه المرحلة بالنشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك القيام بتقديمه ودراسة مدى التأثيرات الإعلانية التي يقدمها البنك لجلب الزبائن بعد إقبالهم لطلب الائتمان تتم المفاوضات مع الزبون على شروط المقترحة لمنح الائتمان وتجميع المعلومات الخاصة بدوافعه واحتياجاته الائتمانية ويتم مراعاة شروط عديدة منها المتعلقة بالمشروع المقدم للبنك والظروف الاقتصادية المحيطة به يجب أن تكون ملائمة من أجل منح لائتمان وقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وذلك من خلال النظر إلى مالا لزبون السابقة أو من خلال لتحري عنه لدى البنوك الأخرى، والتأكد من صدق وسلامة الوثائق المحاسبية التي تبين المركز المالي، كما أنه لضمانات القدرة دور

مهم يجب أن تكون كافية وملائمة لنوعية الفروض ومتساوية لقيمة المبلغ المقدم وهكذا ينتقل على المرحلة الثانية.

• مرحلة أثناء اتخاذ قرار منح الائتمان تحديد المخاطر الائتمانية لطل القرض يتم تقييم وقياس المخاطر الائتمانية في هذه المرحلة عن طريق مواجهة هذه بالضمانات المقدمة من طرف العميل واستخدام الأساليب المناسبة لقياس هذه المخاطر، وأيضا الاشتراك في أكثر من بنك بغرض منح الائتمان والالتزام بمراعاة الضابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات المختلفة. تعزيز نظم الرقابة والمتابعة الجيدة للائتمان من طرف البنك المانح له والاستفادة من خدمات الهيئات الجيد الربحية والسيولة أو الإعلام، وكذلك الإحاطة بالضوابط وفق طبيعة ونوع التسهيلات المطلوبة بضمان أوراق مالية أو عقارات أو بضاعة. كذلك دراسة الجدوى المتكاملة بدراسة تحليلية حول الائتمان باستعمال طرق أساسية إحصائية معامل انحراف معياري، معامل اختلاف، دليل الربحية، وتحليل النسب المؤشرات المالية.

• مرحلة متابعة اتخاذ قرار منح الائتمان - السيطرة على الضمانات والمحفوظة عليها من تاريخ استحقاق. - المتابعة الميدانية لاستخدام التسهيلات في الفرص الممنوحة لأجله. - تقييم المشروع بشكل مستمر.

الضمانات ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية تعتبر لضمانات آخر اعتبار يتم اتخاذها فيما يخص قرار منح القرض و لا يقصد من هذا إهمال دور الضمان بل أنه يعتبر بذلك مكملا للتحقق من سلامة القرض مع العلم بان الضمانات الجيدة لا تبرر موافقة البنك لتمويل مشروع فاشل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر من الخطأ أن لا يقبل البنك تمويل مشروع ناجح لعميل من الدرجة الأولى بحجة ضعف الضمانات العينية.

تعريف الضمانات :

الضمانة في مفهومها القانوني هي وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضانة لصالح الدائن يعطي له امتيازاً خاصاً على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمانة، وتعتبر الضمانة للتسديد، لكن يبقى هذا المصدر وسيلة بديلة للتسديد، ويقصد بذلك أن المصدر الرئيسي ولطبيعي لتسديد سلفة أو قرض هو التدفقات النقدية الواردة في العمليات التجارية، ويبقى موضوع السداد عرضة للاحتتمالات و المخاطر والتقديرية المبنية على دراسة التدفقات النقدية يمكن أن تصيب أو تخطى، وبناء على وجود احتمالات للخطأ تصبح الضمانات مطلبا أساسيا تعمل على تعزيز الوضع الائتماني وتشكل حماية أو دفعا ثانيا يدعم جدول التدفقات النقدية في حال القصور في تسديد كامل الدين وبذلك فالضمان يطلب لرفع المستوى الائتماني وليست بديلا عن الوضع لمالي للعميل،

ومن أهم مواصفات الضمانة قابليتها للتسويق والتصفية والغاية من ذلك هو تخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلات الائتمانية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية: - التقدير: يقوم مسؤول التسهيلات أو المسؤول الثاني في الفرع بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد في هذا المجال. - التسويق: يؤخذ في عين الاعتبار حل تقسيم الضمان إمكانية تسويقها بسهولة لتحويلها إلى سيولة نقدية ند الحاجة دون الوقوع في خسارة. - استقرار القيمة: حيث أن من الضرورة بما كان ان تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني (القرض) وأن لا تكون سهلة الانتقال وبشكل قانوني من ملكية شخص معين إلى آخر عند الحاجة لذلك، دون تعرض لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتاً طويلاً. ومن بين أنواع الضمانات المقبولة لدى البنك ما يلي:

1. الأوراق المالية (الأسهم بأنواعها إضافة إلى السندات)
2. العقارات والأراضي.
3. الضمانات الشخصية أو يعرف بكفالة فريق ثالث.
4. تجميد رصيد دائن بالعملة الأجنبية أو المحلية.
5. ضمان كفالة مصرفية.

وسائل الحد من مخاطر الائتمان:

أ-دراسة عناصر منح الائتمان: تقوم هذه العملية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده على البنك ف المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من اهم الخطوات الواجب إتباعها من قبل مسؤول الائتمان لأنها الأساس المعتمد لمعرفة قدرة الزبون على لسداد وتوجد خمسة عناصر لمنح الائتمان، وتعرف ب 5 c's وذلك لأن كلها يبدأ بحرف c.

ب-الشخصية: هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات أو أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد بداهة على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة. مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترام لتوقيعه والتزامه بتعهداته إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدو أثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم.

ج- المقدرة: يقصد بالمقدرة هنا مقدرة العميل على غدارة الشركة او المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهل قانونا للتوقيع أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسؤول الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وبكاملهم، وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان ن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج تواقع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

درأس المال: لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الوافي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل لخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسته لهذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملانة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي يمنح الائتمان للعميل

1. الضمانات:

تعتبر ضمانات نوعا من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن الدفع، ولا ينبغي بتاتا اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان كما سبق الإشارة إليه فهي تشكل عنصر تكميليا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا. وينبغي أن ينظر البنك إلى ضرورة توافر ضمانات مقبولة تحتوي على صفات مثل:

سهولة التسجيل وسهولة التصريف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية بالإضافة إلى ذلك يفترض أن يقو البنك بطريقة أو بالأحرى بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية و- الظروف الاقتصادية لا شك أن وجود ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة أو إتباع بعض المرونة ف شروط الإقراض إيمانا بان العمل في أسواق نشطة يعزز من الربحية أو الملاءة. وبناء على ذلك فغنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على وضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

2. الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في لبنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل من أجل الوصول إلى قناعة تامة ول النية لديه لدفع ما عليه ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية: أ- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام لبنك الداخلية ذلك في حالة كون طالب القرض عميل للبنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذ سبق له فتح اعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرجعة بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فغن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته. ب- البنك والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات حول طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك واحد، وإجمالا فليس هناك خوف

من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص . ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة ن العميل، فيقوم مسؤولوا الائتمان بترتيب مقابلا شخصية معه بالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

3- تدريب موظفي الائتمان:

إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية لدى منح القروض دون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع ف القروض الهالكة لدى البنك والطريقة الأساسية لتجنب ذلك و تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي وقتها المناسب.

الفصل الثالث

الجانب العملي والتحليل المالي

التحليل المالي والمقارنات

المبحث الاول

علاقة مخاطر الائتمان المصرفي بالائتمان
المصرفي

المبحث الثاني

الميزانية العمومية لشركة....الجوفي.... كما في 2020/12/31

2019	2020	الموجودات
55,915,220.00	18,184,951.00	نقد
10,388,301.00	11,232,760.00	المدينون
953,487,321.00	795,213,624.00	بضاعة
17,435,299.00	17,838,840.00	السلف والعهد
22,688,739.00	34,154,971.00	ارصدة مدينة مختلفة
1,059,914,880.00	876,625,146.00	مجموع الموجودات المتداولة
2,411,993.00	0	مشاريع قيد التنفيذ
273,304,873.00	278,927,760.00	الأصول الثابتة
(165,241,776.00)	(183,747,514.00)	استهلاك متراكم
110,475,090.00	95,180,246.00	موجودات ثابتة (صافي)
1,170,389,970.00	971,805,392.00	مجموع الموجودات
		مطلوبات وحقوق ملكية
		الخصوم المتداولة
496,110,369.00	240,025,174.00	موردون
8,680,000.00	4,565,350.00	مصاريف مستحقة
113,366,407.00	84,196,382.00	ارصدة دائنة متنوعة
181,896,358.00	114,054,028.00	مخصصات مختلفة
800,053,134.00	442,840,934.00	مجموع المطلوبات المتداولة
		حقوق الملكية
224,713,806.00	224,713,806.00	راس المال
192,909,558.00	326,077,836.00	الاحتياطيات
(32,107,203.00)	(21,827,184.00)	جاري الشركاء
(15,179,325.00)	0	الخسائر المرحلة
370,336,836.00	528,964,458.00	مجموع حقوق الملكية
1,170,389,970.00	971,805,392.00	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل لشركة ... الجوفي ... كما في 2020/12/31

2019	2020	قائمة الدخل
515,015,532.00	652,574,712.00	الإيرادات
(311,355,341.00)	(375,586,538.00)	ناقص تكلفة البضاعة المباعة
203,660,191.00	276,988,174.00	مجمّل الربح
(114,711,457.00)	(145,930,017.00)	مصاريف البيع والتوزيع
88,948,734.00	131,058,157.00	الربح قبل المصاريف العمومية والإدارية
(59,626,202.00)	(81,241,799.00)	ناقص المصاريف التشغيلية
(23,745,609.00)	(18,567,852.00)	ناقص الإهلاك
(1,567,500.00)	(3,359,154.00)	ديون معدومة خلال العام
(11,311,009.00)	(11,370,957.00)	خصم مسموح به
(5,979,347.00)	(759,822.00)	مصاريف أخرى
2,856,634.00	0	فارق صرف العملات الأجنبية
(10,424,299.00)	15,758,573.00	صافي ربح التشغيل
10,164,335.00	32,341,447.00	إيرادات أخرى
(259,964.00)	48,100,020.00	صافي الدخل

التحليل المالي لشركة ... الجوفي ... كما في 2020/12/31

معنى المؤشرات	2019	2020	المعادلة	البيان
المبيعات والأرباح				
يعبر عن العائد المحقق لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وبالمقارنة في عام 2020 عن عام 2019 فإن التغير ناتج عن التغير في الأرباح	0%	9%	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية
يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط وتظهر بان كل ريال استغل في أصول المنشاه حقق أرباح صافيه بمقدار 5 ريال/ريال	0%	5%	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول	العائد على الأصول

يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية والتي حققها البنك من المبيعات وتظهر بانها ارتفعت خلال عام 2020	-0.1%	7.4%	صافي الربح بعد الضريبية/ المبيعات	العائد على المبيعات
تعبّر عن نسبة المشتريات الى صافي المبيعات وتظهر انها انخفضت خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019	-60.5%	-57.6%	تكلفة السلع المباعه / المبيعات	تكلفه المبيعات
تعبّر عن مجمل الربح المحقق الى صافي المبيعات وارتفعت خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019	0.40	0.42	مجمل الربح / المبيعات	هامش الربح =
تعبّر عن نسبة المصاريف الاداريه من الايرادات وهي ثابتة خلال العامين	(0.12)	(0.12)	المصاريف الإدارية على المبيعات	نسبة المصاريف الادارية =
فاعليه الاصول				
يعبر عن عدد مرات دوران المخزون ويلاحظ بانه ضعيف مقارنة بحجم المخزون	(0.33)	(0.47)	تكلفة المبيعات/المخزون	معدل دوران المخزون
يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك	(11.51)	(15.02)	اجمالي الأصول الثابتة/مصرف الاهلاكات	اجمالي عمر الاصل =
يعبر عن الفترة المنقضية من عمر الاصل	6.96	9.90	مجمع الاهلاك/مصرف الاهلاك	عدد سنوات الاستخدام =
يعبر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الاصل وتظهر هنا بانها نفس عمر الاصل	(4.65)	(5.13)	صافي الأصول الثابتة/مصرف الاهلاك	عدد السنوات المتبقية =
يعبر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الاصول عدد المرات وقد ارتفعت خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019	0.44	0.67	المبيعات/اجمالي الاصول	معدل دوران الاصول

يعبر عن الكفاءة الادارية للاستثمار في الاصول التجارية	2.27	1.49	صافي الاستثمار العامل / المبيعات	العائد على الاستثمار
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند البيع بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض $\times 365$ / المبيعات	مدة تحصيل اوراق القبض
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند الشراء بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض $\times 365$ / تكلفه المبيعات	مدة تحصيل اوراق الدفع
السيولة والهيكل التنظيمي				
يظهر مدى قدرة الشركة على تمويل التزاماتها قصيرة الاجل حيث وان لديها السيولة الكافية لتسيير اعمالها	259,861,746.00	433,784,212.00	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	راس المال = العامل
	36,988,291.43	17,853,859.66	الاصول التجارية / التمويل الذاتي	الاستثمار العامل
تظهر بان اصول البنك المتداوله تغطي الالتزامات المتداوله والنسبة المعيارية (1:1) وتعتبر بان النسبة جيدة جداً بفارق اكثر من النصف عن النسبه المعيارية	1.32	1.98	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة
تظهر نفس نسبة السيولة حيث لا يوجد للبنك مخزون النسبة المعيارية (2:1) وتعتبر النسبة ضعيفه أي ان الشركة تواجه صعوبة في سداد التزاماتها قصيرة الاجل وذلك لارتفاع قيمة المخزون	0.13	0.18	اجمالي الأصول المتداولة- المخزون اجمالي الخصوم / المتداولة	نسبة السيولة السريعة
يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي أي ان الشركة تعتمد على التمويل الخارجي	0.68	0.46	اجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية- الأصول الغير ملموسة	الرافعه المالية

وهي نسبة التمويلات الخارجية الحاصلة عليها المنشاه وتظهر هنا بانها مرتفعه أي ان الشركة تعتمد على التمويل الخارجي بشكل نسبي	68.36	45.57	المطلوبات المتداوله / اجمالي الاستثمار $\times 100$	التمويل الخارجي =
تعبر عن حجم التمويل الداخلي الذي تتحمله المنشاه من مصادرها الذاتية وهي نسبة لا بأس بها	31.64	54.43	اجمالي حقوق الملكيه / اجمالي الاستثمار $\times 100$	التمويل التلقائي (الذاتي) =
يعبر عن نسبة التمويل الدائم لمكونات الاستثمار العامل	7.03	24.30	راس المال العامل / الاستثمار العامل	نسبة التمويل الدائم
تعبر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفه عامه وهي نسبة جيده	316%	184%	اجمالي الأصول / حقوق الملكية	رافعه الأصول =

ونوصي هنا بالموافقة وذلك للمبررات الآتية:

- اقتراب نسبة السيولة للنسب المعيارية.
- اعتماد العميل التمويل الذاتي لنشاطه.
- ارتفاع صافي رأس المال العامل.

وهنا قد اثبتت الفرضية الرئيسية والتي هي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي والائتمان المصرفي .
وأثبتت الفرضية الفرعية الأولى والتي هي يعتبر التحليل المالي أداة كافية للموافقة على طلبات منح الائتمان المصرفي.

الميزانية العمومية لشركة ... الجعدلي... كما في 2020/12/31

2019	2020	الموجودات
238,870,133.00	112,079,368.00	نقد
604,771,528.00	758,366,419.00	المديون
1,625,496,943.00	1,626,117,274.00	بضاعة
109,268,633.00	92,000,523.00	السلف والعهد
149,410,892.00	125,243,877.00	ارصدة مدينة مختلفة
2,727,818,129.00	2,713,807,461.00	مجموع الموجودات المتداولة
0	0	مشاريع قيد التنفيذ
270,462,816.00	355,443,479.00	الأصول الثابتة
(214,331,691.00)	(274,282,090.00)	استهلاك متراكم
56,131,125.00	81,161,389.00	موجودات ثابتة (صافي)
2,783,949,254.00	2,794,968,850.00	مجموع الموجودات
		مطلوبات وحقوق ملكية
		الخصوم المتداولة
2,445,542,900.00	2,232,105,390.00	موردون
0	0	مصارييف مستحقة
0	140,185,176.00	ارصدة دائنة متنوعة
13,888,536.00	16,854,386.00	مخصصات مختلفة
2,459,431,436.00	2,389,144,952.00	مجموع المطلوبات المتداولة
		حقوق الملكية
200,000,000.00	200,000,000.00	راس المال
0	0	الاحتياطات
0	0	جاري الشركاء
124,517,818.00	205,823,898.00	الخسائر المرحلة
324,517,818.00	405,823,898.00	مجموع حقوق الملكية
2,783,949,254.00	2,794,968,850.00	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل للشركة ... الجعدي... كما في 2020/12/31

2019	2020	قائمة الدخل
6,782,723,975.00	7,953,254,335.00	الإيرادات
(5,550,222,251.00)	(6,848,091,815.00)	ناقص تكلفة البضاعة المباعة
1,232,501,724.00	1,105,162,520.00	مجمّل الربح
(51,936,152.00)	(44,325,647.00)	مصاريف البيع والتوزيع
1,180,565,572.00	1,060,836,873.00	الربح قبل المصاريف العمومية والإدارية
(763,016,891.35)	(668,330,720.60)	ناقص المصاريف التشغيلية
0	0	ناقص الإهلاك
(16,158,004.76)	(14,152,885.85)	ديون معدومة خلال العام
0	0	خصم مسموح به
(118,492,034.89)	(103,787,829.55)	مصاريف أخرى
52,800,571.00	47,480,177.00	فارق صرف العملات الأجنبية
335,699,212.00	322,045,614.00	صافي ربح التشغيل
0	0	إيرادات أخرى
335,699,212.00	322,045,614.00	صافي الدخل
335699212	322045614	

التحليل المالي للشركة ... الجعدي... كما في 2020/12/31

البيان	المعادلة	2020	2019	معنى المؤشرات
المبيعات والأرباح				
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	79%	103%	يعبر عن العائد المحقق لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وبالمقارنة في عام 2020 عن عام 2019 فإن التغير ناتج عن زيادة راس المال من 25 مليون الى 200 مليون

يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط وتظهر بان كل ريال استغل في أصول المنشاه حقق أرباح صافيه بمقدار 12 ريال/ريال	12%	12%	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول	العائد على الأصول
يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية والتي حققها البنك من المبيعات وتظهر بانها انخفضت خلال عام 2020	4.9%	4.0%	صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات	العائد على المبيعات
تعبّر عن نسبة المشتريات الى صافي المبيعات وتظهر انها ارتفعت خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019	-81.8%	-86.1%	تكلفة السلع المباعة / المبيعات	تكلفه المبيعات
تعبّر عن مجمل الربح المحقق الى صافي المبيعات وانخفضت خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019	0.18	0.14	مجمل الربح / المبيعات	هامش الربح =
تعبّر عن نسبة المصاريف الاداريه من الايرادات وانخفضت خلال عام 2020	(0.11)	(0.08)	المصاريف الإدارية على المبيعات	نسبة المصاريف الادارية =
فاعليه الاصول				
يعبر عن عدد مرات دوران المخزون ويلاحظ بانه جيد مقارنة بحجم المخزون	(3.41)	(4.21)	تكلفة المبيعات/المخزون	معدل دوران المخزون
يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك	-	-	اجمالي الأصول الثابتة /مصرف الإهلاكات	اجمالي عمر الاصل =

يُعبّر عن الفترة المنقضية من عمر الأصل	-	-	مجموع الاهلاك/مصرف الاهلاك	عدد سنوات الاستخدام=
يُعبّر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الأصل وتظهر هنا بانها نفس عمر الأصل	-	-	صافي الأصول الثابتة/مصرف الاهلاك	عدد السنوات المتبقية=
يُعبّر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الأصول عدد المرات وقد ارتفعت خلال عام 2020 مقارنةً بعام 2019	2.44	2.85	المبيعات/اجمالي الأصول	معدل دوران الأصول
يُعبّر عن الكفاءة الإدارية للاستثمار في الأصول التجارية	0.41	0.35	صافي الاستثمار العامل / المبيعات	العائد على الاستثمار
يُعبّر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند البيع بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض ×365/ المبيعات	مدة تحصيل اوراق القبض
يُعبّر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند الشراء بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض ×365/ تكلفه المبيعات	مدة تحصيل اوراق الدفع
السيولة والهيكل التنظيمي				
يظهر مدى قدرة الشركة على تمويل التزاماتها قصيرة الاجل حيث وان لديها السيولة الكافية لتسيير اعمالها	268,386,693.00	324,662,509.00	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	راس المال =العامل
	238,827,362.29	192,493,613.88	الأصول التجارية / التمويل الذاتي	الاستثمار العامل
تظهر بان اصول البنك المتداوله تغطي الالتزامات المتداوله والنسبة المعيارية (1:1) وتعتبر بان النسبة جيدة جداً	1.11	1.14	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة

تظهر نفس نسبة السيولة حيث لا يوجد للبنك مخزون النسبة المعيارية (2:1) وتعتبر النسبة ضعيفة أي ان الشركة تواجه صعوبة في سداد التزاماتها قصيرة الاجل وذلك لارتفاع قيمة المخزون	0.45	0.46	اجمالي الأصول المتداولـة- المخزون / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي أي ان الشركة تعتمد على التمويل الخارجي	0.88	0.85	اجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية-الأصول الغير ملموسة	الرافعة المالية
وهي نسبة التمويلات الخارجية الخاصله عليها المنشاه وتظهر هنا بانها مرتفعة أي ان الشركة تعتمد على التمويل الخارجي بشكل نسبي	88.34	85.48	المطلوبات المتداولـة / اجمالي الاستثمار $100 \times$	التمويل الخارجي =
تعبّر عن حجم التمويل الداخلي الذي تتحمله المنشاه من مصادرها الذاتية وهي نسبة لا بأس بها	11.66	14.52	اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الاستثمار $100 \times$	التمويل التلقائي (الذاتي) =
يعبر عن نسبة التمويل السدائم لمكونات الاستثمار العامل	1.12	1.69	راس المال العامـل / الاستثمار العامل	نسبة التمويل الدائم
تعبّر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفه عامه وهي نسبة جيدة	858%	689%	اجمالي الأصول / حقوق الملكية	رافعة الأصول =

ونوصي هنا بعدم الموافقة وذلك للمبررات الاتية :

- انخفاض نسبة السيولة ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية .
- انخفاض نسب التمويل الذاتي (أي ان العميل يعتمد على جهة أخرى)
- ارتفاع نسبة الرافعة المالية الى 85%.

• انخفاض نسبة العائد على المبيعات من عام 2019 الى عام 2020م.

وهنا قد اثبتت الفرضية الفرعية الثانية والتي هي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والائتمان المصرفي .

الميزانية العمومية لبنك اليمن والكويت كما في 2019/12/31

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
(شركة مساهمة يمنية)
صنعا - الجمهورية اليمنية
بيان المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان (أ)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	إيضاح رقم	الموجودات
٢٠,٨٢١,٤٥٧	٢٨,٩٣٩,٧٤٤	٨	تفدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني
٥٣,٤٠٦,٦٣١	٤٦,٠٣١,٣١٩	٩	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
٧٤,٥٨٦,٨٢١	٩١,٢٥٨,٧١٣	١٠	أذون خزنة - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
٢٤,٤٥١,١٠٨	٤٢,٣١٤,٦٥١	١١	قروض وسلفيات وأنشطة تمويلية إسلامية، بالصافي
٣,٠٠٠	١٠٣,١٠٠	١٢	استثمارات مالية متاحة للبيع
٣٨٩,٥٢٦	٦٣٢,٥٠٤	١٣	استثمارات في شركات زميلة
٥,٦٤٤,٨٨٢	٧,٢٠٣,٦٤٩	١٤	أرصدة مدينة وموجودات أخرى، بالصافي
١,٨١٩,١١٨	٢,٥٣١,٥٢٢	١٥	ممتلكات ومعدات، بالصافي
١٨١,١٢٢,٥٤٣	٢١٩,٠١٥,٢٠٢		إجمالي الموجودات
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١٣,٣١٦,١٤٤	١٦,٥٦٩,٦١٧	١٦	أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية
١٥٦,٦٤١,٧٨٧	١٨٨,٠١٢,٨٥٩	١٧	ودائع العملاء
٢,٠٦٠,٢٤٥	٣,٣٨٤,٦٦٣	١٨	أرصدة دائنة والالتزامات أخرى
٢٥٦,٨٥٨	٢٥٦,٨٥٨	١٩	مخصص الالتزامات العرضية والارتباطات
١٧٢,٢٧٥,٠٣٤	٢٠٨,٢٢٣,٩٩٧		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠	رأس المال
١,٤٢٧,٥٧٢	١,٧١٩,١٢٦	٢١	احتياطي قانوني
١,٤١٩,٩٣٧	٣,٠٧٢,٠٧٩		أرباح مستبقة
٨,٨٤٧,٥٠٩	١٠,٧٩١,٢٠٥		إجمالي حقوق الملكية
١٨١,١٢٢,٥٤٣	٢١٩,٠١٥,٢٠٢		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية
٢٥,٦٢٩,٣٠٠	١٥,٤٤٨,٣٧٩	٢٢	الالتزامات عرضية وارتباطات، بالصافي

تمت المصادقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة، وتم إقرارها بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠ والتوقيع عليها من قبل:

حسين المسوري
رئيس مجلس الإدارة

س عبد الملك الثور
المدير العام

ماجد الصلوي
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

قائمة الأرباح والخسائر لبنك اليمن والكويت كما في 2019/12/31

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
(شركة مساهمة بمنية)
صنعا-الجمهورية اليمنية
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بيان (ب)

للسنة المالية المنتهية في		إيضاح رقم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
ألف ريال يمني	ألف ريال يمني	
		الدخل
١٢,٦٧٢,٤٩٢	١٦,٨١٣,٧٨٠	٢٣ إيرادات الفوائد
(٩,٠٦٥,٢٦٤)	(١١,٣٤٦,٥٧٥)	٢٤ مصروفات الفوائد
٣,٦٠٧,٢٢٨	٥,٤٦٧,٢٠٥	إيرادات الفوائد، بالصافي
٢٨٩,٠٤٨	٢٧٩,٦٠٢	٢٥ إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(١٤٠,١٩٨)	(١٣٥,٤٠٦)	٢٦ عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار
١٤٨,٨٥٠	١٤٤,١٩٦	إيرادات الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي
٨٦٤,١٩٦	١,٢٢٩,٨٩٦	٢٧ إيرادات عمولات ورسوم الخدمات المصرفية
(٢٣,٠٨٤)	(٧٤,٤٣٠)	٢٨ مصروفات عمولات ورسوم الخدمات المصرفية
٨٤١,١١٢	١,١٥٥,٤٦٦	إيرادات عمولات ورسوم الخدمات المصرفية، بالصافي
٤,٥٩٧,١٩٠	٦,٧٦٦,٨٦٧	صافي إيرادات الفوائد والعمولات والأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية
١,١١٧,٢٥٢	٢٤٩,٩٨٠	٢٩ أرباح عمليات النقد الأجنبي
٢٧,٠٠٠	٣٧,٩٧٨	إيرادات استثمارات في شركات زميلة
١,٧٣١,٧٧٥	١٧٣,٠٠٥	٣٠ إيرادات عمليات أخرى
٧,٤٧٣,٢١٧	٧,٢٢٧,٨٣٠	صافي الإيرادات
(٧٣٥,٥٩٨)	(٢٣١,٨٤٥)	٣١ مصاريف المخصصات
(١,٦١٧,٢٥١)	(٢,١١٢,٥٣٩)	٣٢ تكاليف الموظفين
(٤٢١,٥٤٦)	(٥٨٥,١٦٠)	١٥ إهلاك ممتلكات ومعدات
(١,٥٢٨,٠١٧)	(١,٦١١,٥٦٨)	٣٣ مصاريف إدارية وعمومية
(٤,٣٠٢,٤١٢)	(٤,٥٤١,١١٢)	إجمالي المصاريف
٣,١٧٠,٨٠٥	٢,٦٨٦,٧١٨	صافي ربح السنة قبل خصم الزكاة وضريبة الدخل
(١٩٩,٥٣٠)	(٢٢٣,٦٠٣)	٣٤ الزكاة
٢,٩٧١,٢٧٥	٢,٤٦٣,١١٥	صافي ربح السنة بعد الزكاة وقبل خصم ضريبة الدخل

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
(شركة مساهمة يمنية)
صنعا - الجمهورية اليمنية
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - تابع

بيان (ب)

للسنة المالية المنتهية في		إيضاح رقم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
ألف ريال يمني (٤٦١,٩٧٦)	ألف ريال يمني (٤٩٤,٨٧٨)	١-١٨	ضريبة الدخل عن السنة
(٢٣,٨٢٥)	(٢٤,٥٤١)		ضريبة الدخل عن سنوات سابقة
٢,٤٨٥,٤٧٤	١,٩٤٣,٦٩٦		صافي ربح السنة بعد الزكاة وضريبة الدخل
-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
٢,٤٨٥,٤٧٤	١,٩٤٣,٦٩٦		صافي الدخل الشامل للسنة
٤١.٤٢	٣٢.٣٩	٣٥	عائد السهم من صافي أرباح السنة

التحليل المالي لبنك اليمن والكويت كما في 2019/12/31

البيان	المعادلة	2019	2018	معنى المؤشرات
المبيعات والارباح				
		2019	2018	
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	18.0%	28.1%	يعبر عن العائد المحقق لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وقد انخفضت في عام 2019 عن عام 2018
العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول	0.9%	1.4%	يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط وتظهر بانها انخفضت خلال عام 2019 مقارنةً بعام 2018
العائد على المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات	10.6%	18.0%	يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية والتي حققها البنك من المبيعات وتظهر في عام 2019 بانها انخفضت مقارنةً بعام 2018

تكلفه المبيعات	تكلفة السلع المباعه / المبيعات	-63.1%	-66.8%	تعبر عن نسبة المشتريات الى صافي المبيعات وتظهر بانها خلال عام 2019 بانها منخفضه مقارنة بعام 2018
هامش الربح =	مجمل الربح /المبيعات	0.15	0.23	تعبر عن مجمل الربح المحقق الى صافي المبيعات وانخفضت خلال عام 2019 مقارنتاً بعام 2018
نسبة المصاريف الادارية =	المصاريف الإدارية على المبيعات	(0.09)	(0.11)	تعبر عن نسبة المصاريف الاداريه من الايرادات وقد انخفضت خلال عام 2019 مقارنتاً بعام 2018
فاعليه الاصول				
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات/المخزو ن	-	-	يعبر عن عدد مرات دوران المخزون خلال العام وهنا لا يوجد مخزون
اجمالي عمر الاصل =	اجمالي الأصول الثابتة /مصرف الإهلاكات	(4.33)	(4.32)	يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك
عدد سنوات الاستخدام =	مجمع الاهلاك/مصرف الاهلاك	-	-	يعبر عن الفترة المنقضية من عمر الاصل
عدد السنوات المتبقية =	صافي الأصول الثابتة/مصرف الاهلاك	(4.33)	(4.32)	يعبر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الاصل وتظهر هنا بانها نفس عمر الاصل
معدل دوران الأصول	المبيعات/اجمالي الأصول	0.08	0.08	يعبر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الاصول عدد المرات
العائد على الاستثمار	صافي الاستثمار العامل / المبيعات	11.95	13.11	يعبر عن الكفاءة الادارية للاستثمار في الأصول التجارية

يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند البيع بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض 365× / المبيعات	مدة تحصيل اوراق القبض
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند الشراء بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض 365× / تكلفه المبيعات	مدة تحصيل اوراق الدفع
السيولة والهيكـل التنظيمي				
يظهر مدى قدرة الشركة على تمويل التزاماتها قصيرة الاجل حيث وان لديها السيولة الكافية لتسيير اعمالها	7,028,391. 00	8,259,683.00	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	راس المال = العامل
	37,078,657 .49	4,445,069,73 1.05	الاصول التجارية / التمويل الذاتي	الاستثمار العامل
تظهر بان اصول البنك المتداوله تغطي الالتزامات المتداوله والنسبة المعيارية (1:1)	1.04	1.04	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة
تظهر نفس نسبة السيولة حيث لا يوجد للبنك مخزون النسبة المعيارية (2:1)	1.04	1.04	اجمالي الأصول المتداولة- المخزون / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي	0.95	0.95	اجمالي الالتزامات/حقوق الملكية-الأصول الغير ملموسة	الرافعه المالية
وهي نسبة التمويلات الخارجية الخاصه عليها المنشاه وتظهر هنا بانها مرتفعه	95.12	0.95	المطلوبات المتداوله / اجمالي الاستثمار 100×	التمويل الخارجي = =
تعبـر عن حجم التمويل الداخلي الذي تتحمله المنشاه من مصادرها الذاتية	4.88	0.05	اجمالي حقوق الملكيه / اجمالي الاستثمار 100×	التمويل التلقائي = (الذاتي)

يعبر عن نسبة التمويل الدائم لمكونات الاستثمار العامل	5.28	538.16	راس المال العامل / الاستثمار العامل	نسبة التمويل الدائم
تعبر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفه عامه وهي نسبة جيده	2047%	2030%	اجمالي الأصول / حقوق الملكية	رافعه الأصول =

وقد ظهرت النتائج الآتية :

- ان بنك اليمن والكويت يعتمد على التمويل الداخلي بشكل كبير .
- انخفاض العائد على حقوق الملكية في 2019 عن 2018 بنسبة 18% .
- تظهر بان أصول البنك المتداولة تغطي الالتزامات المتداولة والنسبة المعيارية (1:1) .
- قدرة بنك اليمن والكويت على إعطاء القروض المصرفية لان لديه راس مال جيد .

الميزانية العمومية الأهلي اليمني كما في 2018/12/31

البنك الأهلي اليمني		بيان المركز المالي		كما في 31 ديسمبر 2018م	
31 ديسمبر 2017م	31 ديسمبر 2018م	ألف ريال يعنى	ألف ريال يعنى	ايضاح	الموجودات
21,686,611	22,753,908			17	التفدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني
-	1,000,000			18	شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
166,580,821	187,536,410			19	أذون الخزانة، صافي
66,476,782	6,264,109			20	الأرصدة المستحقة من البنوك، صافي
7,422,628	6,490,638			21	التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء، صافي
1,600,977	1,446,187			22	المدفون والموجودات الأخرى، صافي
425,730	341,792			23	الاستثمارات، صافي
2,498,407	2,955,323			24	المعارف والآلات والمعدات، بعد الإهلاك المتراكم
1,072,210	1,963,722			25	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ
<u>277,584,166</u>	<u>284,752,079</u>				إجمالي الموجودات
					المطلوبات وحقوق الملكية
					المطلوبات
-	2,941			26	الأرصدة المستحقة للبنوك
242,718,071	252,540,703			27	ودائع العملاء
5,813,200	8,127,469			28	الدائون والمطلوبات الأخرى
618,669	3,146,285			29	المخصصات الأخرى
<u>249,149,940</u>	<u>263,817,398</u>				إجمالي المطلوبات
					حقوق الملكية
1,000,000	1,000,000			30	رأس المال المدفوع
6,605,670	7,904,374			31	الاحتياطيات
1,828,556	3,023,007			31-ب	توزيعات الأرباح المقترحة
18,434,226	2,093,681				إجمالي حقوق الملكية
<u>277,584,166</u>	<u>284,752,079</u>				إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
12,742,473	17,410,883			32	الالتزامات العرضية والالتباطات، صافي

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (42) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين بللوط
رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد علي بن سلكر
المدبر العام

أروى علي سليمان الكوري
نائب المدير العام للدوائر المصرفية

قائمة التدفقات النقدية للبنك الأهلي اليمني كما في 2018/12/31

البنك الأهلي اليمني		بيان الدخل الشامل	
للمدة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م			
٢٠١٧ م	٢٠١٨ م	يضاح	الإيرادات
كآف رآء يمني	كآف رآء يمني		إيرادات النشاط:
(١٢.٤١٠.٧٤٩)	(١٣.٦٠٨.٤٩٧)	٥	فوائد التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء، صافي
٧٠٠.١٦	٩٧.١٤٦	٦	فوائد الأرصدة المستحقة من البنوك، صافي
٦٤٨.٣١٥	٤٨٦.٦٠٨	٧	إيرادات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية، صافي
-	٢١.٣١٢		عوائد شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني
٢٣.٨١٩.٠٩٧	٢٨.٢٢٨.٦٦٠		عوائد أدون الخزينة
١٨.٠٠٠	٢٣.٢٣٢	٨	توزيعات الأرباح من الاستثمارات
١.٥٣٢.٦٢٣	١.٣١٨.٨٣٥		مكسب بيع وشراء العملات الأجنبية
١٣.٦٧٧.٣٠٢	١٦.٥٦٧.٢٩٦		إجمالي إيرادات النشاط
٢.٥٨٠.٨٤٩	٩٧٢.٧٢٣	٩	الإيرادات الأخرى
١٦.٢٥٨.١٥١	١٧.٥٤٠.٠١٩		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
(٤.١٩٨.٢٨٤)	(٥.٧١٨.٠٨٣)	١٠	المرتبات والأجور والمصروفات ذات الصلة
(٦٤٧.٧٦٤)	(٨٩٤.٨٨٦)	١١	المصروفات العمومية والإدارية
(٣٠.٣٢.٥٣٧)	(٣.٧٧٩.٧١٩)	١٢	المصروفات الأخرى
(٧.٨٧٨.٥٨٥)	(١٠.٣٩٢.٦٨٨)		إجمالي المصروفات
(٤.٨٦٤.٢٨٨)	(١.٤٨٦.٠٦٧)	١٣	فارق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٣.٥١٥.٢٧٨	٥.٦٦١.٢٦٤		ربح السنة قبل الزكاة وضريبة الدخل
(٢٥٠.٠٠٠)	(٢٥٠.٠٠٠)	١٤	الزكاة
٣.٢٦٥.٢٧٨	٥.٤١١.٢٦٤		ربح السنة بعد الزكاة وقبل ضريبة الدخل
(٦٥٣.٠٥٦)	(١.٠٨٢.٢٥٣)	١٥	ضريبة الدخل
٢.٦١٢.٢٢٢	٤.٣٢٩.٠١١		ربح السنة بعد الزكاة وضريبة الدخل
-	-		الدخل الشامل الأخر
-	-		الدخل الشامل الأخر للمدة
٢.٦١٢.٢٢٢	٤.٣٢٩.٠١١	١٦	إجمالي الدخل الشامل الأخر
			إجمالي الدخل الشامل للمدة

تقرير مدققي الحسابات المستقلين مرفق (صفحة ١ إلى ٣).

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين حنون
رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد علي بن سنكر
المدير العام

أروى علي سليمان الكوري
نائب المدير العام للتدوير المصرفية

التحليل المالي لبنك للبنك الأهلي اليمني كما في 2018/12/31

البيان	المعادلة	2018	2017	معنى المؤشرات
المبيعات والارباح				
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية	20.7%	14.2%	يعبر عن العائد المحقق لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وقد ارتفعت في عام 2018 عن عام 2017
العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول	1.5%	1.0%	يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط وتظهر بانها ارتفعت خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017
العائد على المبيعات	صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات	13.9%	9.1%	يعبر عن الربح المحقق لكل وحدة نقدية والتي حققها البنك من المبيعات وتظهر في عام 2018 بانها انخفضت مقارنةً بعام 2017
تكلفه المبيعات	تكلفة السلع المباعة / المبيعات	-43.7%	-43.3%	تعبر عن نسبة المشتريات الى صافي المبيعات وتظهر بانها خلال عام 2018 بانها مرتفعه مقارنةً بعام 2017
هامش الربح =	مجمل الربح / المبيعات	56%	57%	تعبر عن مجمل الربح المحقق الى صافي المبيعات وانخفضت خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017
نسبة المصاريف الادارية =	المصاريف الادارية على المبيعات	(0.03)	(0.02)	تعبر عن نسبة المصاريف الادارية من الايرادات وقد ارتفعت خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017

فاعليه الاصول				
يعبر عن عدد مرات دوران المخزون خلال العام وهنا لا يوجد مخزون	-	-	تكلفة المبيعات/المخزون	معدل دوران المخزون
يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك	-	-	اجمالي الأصول الثابتة /مصرف الاهلاكات	اجمالي عمر الاصل =
يعبر عن الفترة المنقضية من عمر الاصل	-	-	مجمع الاهلاك/مصرف الاهلاك	عدد سنوات الاستخدام =
يعبر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الاصل وتظهر هنا بانها نفس عمر الاصل	-	-	صافي الأصول الثابتة/مصرف الاهلاك	عدد السنوات المتبقية =
يعبر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الاصول عدد المرات وهي ثابتة	0.11	0.11	المبيعات/اجمالي الاصول	معدل دوران الأصول
يعبر عن الكفاءة الادارية للاستثمار في الاصول التجارية	9.33	9.14	صافي الاستثمار العامل / المبيعات	العائد على الاستثمار
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند البيع بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض $\times 365$ / المبيعات	مدة تحصيل اوراق القبض
يعبر عن فترة التسهيل لعملاء المنشاه عند الشراء بالاجل	0.00	0.00	اوراق القبض $\times 365$ / تكلفه المبيعات	مدة تحصيل اوراق الدفع
السيولة والهيكل التنظيمي				
يظهر مدى قدرة الشركة على تمويل التزاماتها قصيرة الاجل وهي تعتبر ضعيفه	14,863,609.00	16,015,646.00	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	راس المال العامل =
	38,841,785.71	38,732,054.78	الاصول التجارية / التمويل الذاتي	الاستثمار العامل
تظهر بان اصول البنك المتداوله تغطي الالتزامات المتداوله والنسبة المعيارية (1:1) بالضبط	1.06	1.06	اجمالي الاصول المتداولة / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة

تظهر نفس نسبة السيولة حيث لا يوجد للبنك مخزون النسبة المعيارية (2:1)	1.06	1.06	اجمالي الأصول المتداولة- المخزون / اجمالي الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة
يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي	0.99	0.98	اجمالي الالتزامات/حقوق الملكية-الأصول الغير ملموسة	الرافعه المالية
وهي نسبة التمويلات الخارجية الحاصلة عليها المنشاه وتظهر هنا بانها مرتفعه جداً	98.67	98.27	المطلوبات المتداوله / اجمالي الاستثمار $100 \times$	التمويل الخارجي =
تعبر عن حجم التمويل الداخلي الذي تتحمله المنشاه من مصادرها الذاتية وغير صحيحه	6.89	7.35	اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الاستثمار $100 \times$	التمويل التلقائي (الذاتي) =
يعبر عن نسبة التمويل الدائم لمكونات الاستثمار العامل	2.61	2.42	راس المال العامل / الاستثمار العامل	نسبة التمويل الدائم
تعبر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفه عامه وهي نسبة جيده	1452%	1360%	اجمالي الأصول /حقوق الملكية	رافعه الأصول =

ويظهر التحليل النتائج الاتية :

- ان البنك الأهلي يعتمد على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة .
- عدم قدرة البنك الأهلي تمويل الاستثمارات بنسبة كبيرة .

النتائج والتوصيات

النتائج:

- * هناك أثر كبير لاستخدام نسب السيولة في قرار منح الائتمان المصرفي.
- * هناك أثر كبير لاستخدام نسب الربحية في قرار منح الائتمان المصرفي.
- * هناك أثر كبير لاستخدام نسب الرفع المالي ونسب النشاط في قرار منح الائتمان المصرفي.
- * من أهم معوقات استخدام النسب المالية في قرار منح الائتمان المصرفي. نقص الخبرة الكافية لموظفي الائتمان المصرفي.
- * من أهم مخاطر الائتمان المصرفي هو تعثر العميل عن السداد.
- * يعتبر التحليل المالي أداة كافية لعملية منح طلب الائتمان المصرفي.
- * لا يوجد ائتمان مصرفي بدون مخاطر الائتمان المصرفي.
- * ان هناك العديد من البنوك تعتمد على التمويلات الخارجية بشكل كبير

التوصيات:

- * ايجاد قوانين ولوائح ملزمة للبنوك باستخدام التحليل المالي والاخذ بنتائج التحليل المالي من المعايير الأولية لمنح الائتمان.
- * ايجاد أنظمة الية يتم من خلالها دراسة وتحليل القوائم المالية المقدمة من طالبي الائتمان لإظهار نتائج صحيحة لكي يتم اتخاذ قرار صحيح .
- * زيادة المعرفة لدى موظفي متخذي القرار الائتماني في البنوك وذلك من خلال التدريب والتأهيل ووضع موظفين مختصين وموهلين في مجال الائتمان .
- * ايجاد طرق فعالة لمحاولة التقليل من مخاطر الائتمان المصرفي بأكبر صورة ممكنة .
- * ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلاً من الطرق الكلاسيكية من اجل استغلال احسن للمعلومات من جهة وريح الوقت من جهة اخرى .

المراجع

- 1) جميل احمد توفيق :الإدارة المالية دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1980.
- 2) حماد طارق عبد العال : إدارة المخاطر(أفراد-إدارات – شركات- بنوك) الدار الجامعية 2007.
- 3) محمد منير شاكر , واخرون :التحليل المالي –مدخل لصناعة القرار ط3 دار وائل للنشر 2008.
- 4) عبد العزيز الدغيم ,ماهر الامين ,ايمان نجرو التحليل الائتماني ودورة في ترشيد الإقراض المصرفي ,مجلة جامعة تشرين للدراسات المجلد 26 2006.
- 5) كراجه عبد الحليم وأخرون : الإدارة و التحليل المالي اسس, مفاهيم ,تطبيقات ط2 دار صفاء للنشر و التوزيع 2007.
- 6) محمد مطر :الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ط2 دار الصفاء للنشر والتوزيع 2006.
- 7) صلاح الدين حسن السيبي :قضايا مصرفية معاصرة ط1 دار الفكر العربي 2004.
- 8) الزبيدي حمزة محمود : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2000.
- 9) حنفي عبد الغفار : اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى الدار الجامعية 2004.
- 10) محمد المعشي :اثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان في البنوك العاملة في اليمن المكتبة الرقمية 2017.
- 11) سماح موسى : دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية المكتبة الرقمية 2009.

المراجع الاجنبية:

- 1) Carmichael, D.R. et., Accountants hand bookn .new york john wiley & sons. inc. 1999.
- 2) Harrison, W & Honrngrren, C.T Financial accounting third edition new jersey prentice hall 1998.
- 1) Hakisan , M.E Financial accounting and reporting second Edition . Chicago 1997.
- 2) Konrath , L.F Auditing : A Risk analysis approach western Australia .2002.

المراجع الالكترونية

<https://www.vapulus.com/ar/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8>

[%A7%D8%B9-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84](#)

-

<https://vapulus.com/business/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8>

[%A7%D9%84%D9%8A/](#)

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/370398/>

تم بحمد الله وشكراً ،،